

المسائل المهمة من أحكام صلاة التراويح

أ. د. ابتسام بنت بالقاسم عايش القرني (*)

• المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له، والصلاة والسلام على خيرة خلقه من عباده محمد صلى الله عليه وسلم القائل: "من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له من تقدم من ذنبه"، وعلى أصحابه الذين فقههم الله في دينه وجعلهم أئمة يهدون بالحق أما بعد:

فإن من رحمة الله وعظيم إحسانه أن جعل لعباده مواسم للطاعات يجتمع فيها من خصال الخير ما لا يجتمع في غيرها، ومن هذه المواسم شهر رمضان الذي فتح الله فيه من أبواب العبادة والطاعة من صيام وقراءة القرآن وصلاة التراويح والصدقة ما يندر أن يجتمع في غيره، ولما كانت صلاة التراويح من العبادات التي رغب الشرع في أدائها في ليالي رمضان وجاءت الأحاديث تحث على ذلك قصدت إفرادها ببحث يتناول أحكامها، أقيّد فيه المسائل المهمة المتعلقة بها والتي يكثر وقوع الخلاف فيها بين المسلمين، مع بيان خلاف العلماء في مسائله ما أمكن.

وقد نظمت البحث بعد المقدمة في فصلين وخاتمة، ذكرت في المقدمة أهمية البحث وخطة البحث ومنهجي فيه وما وقع تحت يدي من دراسات سابقة في الموضوع.

(*) أستاذ الفقه المساعد بقسم الشريعة - بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى.

خطة البحث:

نظمت البحث في فصلين، كما يلي:

* الفصل الأول: في التعريف بالتراويح، وحكمها ووقتها، والنداء لها.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التراويح وأصل مشروعيتها وبيان فضلها.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التراويح في اللغة والشرع.

المطلب الثاني: أصل مشروعية صلاة التراويح.

المطلب الثالث: بيان فضل صلاة التراويح.

المبحث الثاني: بيان حكم صلاة التراويح.

المبحث الثالث: وقت صلاة التراويح أداء وقضاء.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أول وقت التراويح وآخره.

المطلب الثاني: أفضل وقت التراويح.

المطلب الثالث: حكم أداء صلاة التراويح بعد المغرب.

المطلب الرابع: حكم أداء صلاة التراويح بعد الوتر.

المطلب الخامس: قضاء الفوائت من التراويح.

المبحث الرابع: النداء لصلاة التراويح.

* الفصل الثاني: هيئة صلاة التراويح وما يتعلق بها.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: تعيين النية في صلاة التراويح.

المبحث الثاني: حكم أداء صلاة التراويح جماعة.

المبحث الثاني: عدد ركعات صلاة التراويح.

المبحث الثالث: قدر القراءة وختم القرآن الكريم في التراويح.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مقدار القراءة في كل ركعة في التراويح.

المطلب الثاني: حكم ختم القرآن في صلاة التراويح.

المطلب الثالث: حمل المصحف في صلاة التراويح والقراءة فيه.

المبحث الرابع: دعاء ختم القرآن في صلاة التراويح.

المبحث الخامس: المسبوق في صلاة التراويح.

المبحث السادس: الاستراحة بين كل ترويحتين.

المبحث السابع: التطوع بين التراويح وبعدها.

منهجي في البحث:

١- اتبعت المنهج الاستقرائي في جمع المعلومات من المصادر المختلفة، والمنهج التحليلي للنصوص الشرعية والاقتباسات التي أفدت منها من الكتب، والمنهج الموازن عند عرض أقوال الفقهاء فقارنت بين المذاهب الفقهية وقد أتعرض للأراء والاختيارات الفردية.

٢- عند عرض الأدلة أسرد أدلة كل قول وفقا لترتيب الأقوال، وذلك بعد عرض أقوال المذاهب، مع بيان وجه الدلالة منها غالبا.

٣- مناقشة الأدلة بذكر ما قد يرد عليها من اعتراضات، ودفعها إن ورد وعرض المناقشة إن وجدت تكون بعد إيراد الدليل مباشرة لقرب العهد، وبعد الاطلاع على حجج المذاهب ودلائلها يتم الترجيح بين أقوال أهل العلم

والأخذ في كل مسألة بما هو أقوى دليلاً وأقرب للحق وللصواب على ما يترجح لدي مع ذكر وجه الاختيار له غالباً.

٤- عزو الآيات القرآنية إلى سورها وأرقامها.

٥- تخريج الأحاديث والآثار وعزوها إلى مصادرها الأصلية بخان كان الحديث متفقاً عليه أو في أحد الصحيحين لكتفت بعزوه إليهما دون الرجوع إلى كتب السنة الأخرى وإذا لم يرد فيهما خرجته من كتب السنن وغيرها أو إلى بعضها مع بيان أقوال العلماء فيه إن وجدت من حيث الصحة والضعف.

٦- توثيق المسائل الفقهية من مصادرها المعتمدة.

٧- بيان معاني الألفاظ الغريبة.

٨- ترجمة الأعلام غير المشهورين.

الدراسات السابقة:

لم أطلع فيما أعلم على مصادر مستقلة اعتنت بجمع مسائل صلاة التراويح مع بيان الخلاف الفقهي فيها، فالكتب التي اطلعت عليها في باب صلاة التراويح إما تناولت بيان حكم عدد ركعات صلاة التراويح فقط؛ كرسالة "المصباح في صلاة التراويح" لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، ولم يعتني فيها بذكر الخلاف وسرد أدلة المخالف ومناقشتها، ورسالة "صلاة التراويح" لمحمد ناصر الدين الألباني وهي كسابقتها، وهناك جملة من الكتب جاءت في الرد على رسالة الألباني؛ منها كتاب: "تصحیح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة والرد على الألباني في تضعيفه" للشيخ إسماعيل الأنصاري، وكان يعتني في بحثه بتصحیح حديث التراويح والرد على الألباني في تضعيفه، وكتاب: "عدد صلاة التراويح"

للدكتور إبراهيم الصبيحي وهي دراسة نقدية بمقتضى القواعد الأصولية للرد على الألباني، وبحث: "حكم التراويح والزيادة فيها على إحدى عشر ركعة" لعبد الرحيم الهاشم.

أو سلكت المنحى الوصفى التاريخي لطريقة صلاة الأئمة للتراويح من العهد النبوي إلى وقتنا هذا ككتاب "التراويح أكثر من ألف عام في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم" للشيخ عطية سالم - رحمه الله -، أو كتاب اعتنى بسرد الأحاديث التي وردت في الباب بأسانيدها، وكذلك الآثار خالية عن الإسناد، لكنه أغفل التعرض للخلاف؛ ككتاب "مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر" للعلامة محمد بن نصر المروزي المتوفى سنة ٢٩٤هـ، واختصره العلامة أحمد بن علي المقرئ المتوفى سنة ٨٤٥هـ.

ولقد شجعتني لبحث أحكام التراويح طلب جملة من الأخوات أفراد هذا الموضوع برسالة تتناول المسائل التي يكثر فيها وقوع الخلاف بين المسلمين، لأهمية صلاة التراويح من جهة؛ ولحاجة الناس لعرض مسأله بطريقة علمية وبلغة العصر من جهة أخرى، فاستخرت الله تعالى وشرح صدرى لتقديم مختصر فقهي عن أحكام صلاة التراويح، ليكون كافيا في موضوعه عما سواه مقنعا لقارئه بما حواه وأفيا بالغرض من غير تطويل جامعا بين بيان الحكم والدليل، راجية من الله سبحانه إخلاص صالح العمل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب. وأسأل الله أن يجعل بحثي هذا خالصا لوجهه الكريم و يتقبل به موازيني.

• الفصل الأول: التعريف بالتراويح، وحكمها، ووقتها، والنداء لها:

المبحث الأول: تعريف التراويح وأصل مشروعيتها وبيان فضلها:

المطلب الأول: تعريف التراويح في اللغة والشرع:

تعريف التراويح في اللغة: التراويح جَمْعُ تَرْوِيحَةٍ، وهي المرة الواحدة من الراحة^(١)، وصلاة للتراويح مُشْتَقَّةٌ من ذلك؛ لأنهم كانوا يجلسون بين كل أربع يستريحون. وقيل: لأنها مشتقة من المراحة وهي التكرار في الفعل^(٢). والتروية في الأصل اسمٌ للجلسة مطلقاً، ثم سميت الجلسة التي بعد أربع ركعاتٍ في ليالي رمضان بالتروية لاستراحة الناس بها، ثم سُمِّيَتْ كل أربع ركعاتٍ ترويةً مجازاً لاستلزامها استراحةً بعدها كما هو السُّنَّةُ فيها^(٣)، قال في العناية^(٤): (والتروية اسمٌ لكل أربع ركعاتٍ، فإنها في الأصل إيصال الراحة وهي الجلسة، ثم سُمِّيَتْ لأربع ركعاتٍ في آخرها التروية).

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط١، دار صادر: بيروت، ج ٢، ص

٤٦٢، مادة (روح) .

(٢) ينظر: المبدع شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن مفلح، ١٤٠٠هـ، عالم المکتب

الإسلامي: بيروت، ج ٢، ص ١٧، كشف القناع، منصور بن يونس البهوتي، تحقيق:

هلال مصيلحي ومصطفى هلال، ١٤٠٢هـ، دار الفكر: بيروت، ج ١، ص ٤٢٥.

(٣) حاشية الروض المربع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط١، ١٣٩٧هـ، ج ٢،

ص ٢٠١، الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ١٤١٢هـ،

دار الصفوة: الكويت، ج ٢٧، ص ١٣٥، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين

بن إبراهيم بن نجم، ط٢، دار الكتاب الإسلامي: بيروت، ج ٢، ص ٧١.

(٤) شرح العناية على الهداية، محمد بن محمود البابرتي، ط٢، دار الفكر: بيروت، ج ١،

ص ٤٦٦-٤٦٧.

وصلاة التراويح في لغة الفقهاء: هي القيام جماعة في ليالي رمضان،
مثني مثني بعد صلاة العشاء^(١)، غير راتبة العشاء والوتر^(٢).

سبب تسميتها بذلك: سميت التراويح بهذا الاسم لأنهم كانوا يرتاحون
بين كل أربع ركعات، فقد كانوا يطيلون في صلاتهم حتى يعتمدون على
العصي، كما ورد في الأثر^(٣) عن عمر حين جمع الناس لصلاة التراويح
وجعل أئبياً^(٤) الإمام، فلما قام بأصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أطل

(١) ينظر: حكم التراويح والزيادة فيها على إحدى عشرة ركعة، عبدالرحيم بن إبراهيم
الهاشم، ط ١، ١٤٢٦هـ، دار ابن الجوزي: الدمام، ص ١٦؛ فتح الباري شرح
صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، ١٣٧٩هـ،
دار المعرفة: بيروت، ج ٤، ص ٢٥٠-٢٥١، الموسوعة الفقهية، ج ٢٧، ص ١٣٥،
حاشية الروض المربع، النجدي، ج ٢، ص ٢٠١؛ شرح النووي المنهاج شرح
صحيح مسلم بن الحجاج، يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي:
بيروت، ط ٢، ١٣٩٢، ج ٦، ص ٣٩.

(٢) حكم التراويح، الهاشم، ص ١٦.

(٣) عن السائب بن يزيد أنه قال: أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب وتميما الداري أن
يقوما للناس بإحدى عشرة ركعة قال وقد كان القارئ يقرأ بالمئين حتى كنا نعتد
على العصي من طول القيام وما كنا ننصرف إلا في فروع الفجر. ينظر: الموطأ -
رواية يحيى الليثي -، مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء
التراث، مصر، ج ١، ص ١١٥؛ السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق:
محمد عطا، ١٤١٤هـ، مكتبة دار الباز، ح ٤٣٢٩، ج ٢، ص ٤٩٦. وينظر: فتح
الباري، ج ٤، ص ٢٥٣.

(٤) أبي بن كعب بن قيس من بني النجار الأنصاري أبو المنذر وأبو الطفيل، سيد
القراء، كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرًا والمشاهد كلها، قال له النبي صلى
الله عليه وسلم: "ليهنك العلم أبا المنذر"، وقال له: "إن الله أمرني أن أقرأ عليك"،
وكان عمر يسميه سيد المسلمين، اختلف في وفاته قال ابن عبد البر: الأكثر على أنه
في خلافة عمر، وصحح ابن نعيم أنه في خلافة عثمان. ينظر: الإصابة في تمييز
الصحاب، ابن حجر، تحقيق علي محمد البجاوي، ط ١، ١٤١٢هـ، ج ١، ص ٢٧.

قيامه، فكان يرتاح بهم بين الأربع^(١)، فلذلك سميت التراويح بهذا الاسم لمكان الاسترواح والراحة في أثناء الصلاة^(٢).

المطلب الثاني: أصل مشروعية صلاة التراويح:

اختلف أهل العلم في أصل مشروعية صلاة التراويح هل هي سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من سنن الصحابة؟ على قولين:

القول الأول: شرعت صلاة التراويح بهدي النبي صلى الله عليه وسلم^(٣)، قال ابن بطال^(٤): (قيام رمضان سنة؛ لأن عمر إنما أخذه من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - وإنما تركه النبي - صلى الله عليه وسلم - خشية الافتراض)، وعن أبي يوسف قال: سألت أبا حنيفة عن التراويح وما

(١) عن الحسن أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر أبيا - رضي الله عنه - فأمرهم في رمضان ويروحهم قدر ما يتوضأ المتوضئ ويقضي حاجته. مختصر قيام الليل، محمد بن نصر المروزي اختصره أحمد بن علي المقرئ، ط ١، ١٤٠٢هـ، المطبعة العربية: باكستان، ص ٢٠٣.

(٢) شرح عمدة الفقه، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. سعود العطيشان، ط ١، ١٤١٣هـ، مكتبة العبيكان: الرياض، ج ١، ص ٣٤٣، الموسوعة الفقهية، ج ٢٧، ص ١٣٥؛ شرح زاد المستقنع، محمد الشنقيطي، درس ٥٣، المكتبة الشاملة.

(٣) البيان، يحيى بن سالم العمراني: دار المنهاج: جدة، ج ٢، ص ٢٧٤.

(٤) نقلا عن ابن حجر فتح الباري، ج ٤، ص ٢٥٢.

وابن بطال هو: أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال القرطبي يعرف بالجام، المحدث الراوية الفقيه. ألف شرحه المعروف على البخاري والاعتصام في الحديث. توفي سنة ٤٤٤ أو ٤٤٩. الأعلام، الزركلي، ج ٤، ص ٢٨٥؛ شجرة النور، ص ١١٥.

فعله عمر؟ فقال: (التراويح سنة مؤكدة ولم يتخرصه عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدعاً، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه وعهد من رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) (١).

وفي البحر الرائق (٢): (وقد سنّها رسول الله وندبنا إليها وأقامها في بعض الليالي، ثم تركها خشية أن تكتب على أمته كما ثبت ذلك في الصحيحين (٣) وغيرهما، ثم وقعت المواظبة عليها في أثناء خلافة عمر - رضي الله عنه - ووافقه على ذلك عامة الصحابة - رضي الله عنهم -

(١) الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود الموصلي، تحقيق: عبد اللطيف محمد،

ط ٣، ١٤٢٦هـ، دار الكتب العلمية: بيروت، ج ١، ص ٧٤-٧٥.

(٢) ابن نجيم، ج ١، ص ٧١.

(٣) عن عائشة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فَصَلُّوا مَعَهُ فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةُ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيَّ مَكَانُكُمْ لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَفْرُضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط ٣، ١٤٠٧هـ، دار ابن كثير: بيروت، باب من قال في الخطبة بعد التَّاء أَمَا بَعْدُ، ج ٨٢٨، ص ٣١٣؛ صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، باب التَّارُغِيبِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ وَهُوَ التَّارُويحُ ج ٧٦١، ص ٥٢٤.

كما ورد ذلك في السنن^(١)، ثم ما زال الناس من ذلك الصدر إلى يومنا هذا على إقامتها من غير تكبر، وكيف لا؟! وقد ثبت عنه: "عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ"^(٢)، وفي المغني^(٣): (وهي سنة مؤكدة وأول من سنّها رسول الله - صلى الله عليه وسلم -).

وقال في التذكرة^(٤): (التراويح سنة سنّها النبي - صلى الله عليه وسلم - وليست مما أحدثها عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -).

القول الثاني: أنها من سنن الصحابة قال في بدائع الصنائع^(٥): (وأما

(١) صحيح مسلم، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، ج ١، ص ٥٢٣، عن أبي هريرة قال كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». فتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والأمر على ذلك ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدرًا من خلافة عمر على ذلك قال الشيخ الألباني: وقوله فتوفي مدرج من قول الزهري؛ سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، دار الكتاب العربي: بيروت، باب في قيام شهر رمضان، ح ١٣٧٣ ج ١، ص ٥٢٠، سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي: بيروت، باب الترغيب في قيام رمضان وما جاء فيه من الفضل، ح ٨٠٨، ج ٣، ص ١٧١.

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح، وابن ماجه والحاكم وصححه، وصححه الألباني. ينظر: سنن أبي داود، باب في لزوم السنة، ح (٤٦٠٧)، ج ٤، ص ٢٠٠، سنن الترمذي، باب ما جاء في الأخذ بالسنة، ح (٢٦٧٦)، ج ٥، ص ٤٤، المستدرک، ج ١، ص ١٧٤ وما بعدها، السلسلة الصحيحة، ج ٦، ص ٥٢٦.

(٣) عبد الله بن أحمد بن قدامة، ١٤٠٥هـ، دار الفكر: بيروت، ج ١، ص ٤٥٥.

(٤) علي بن عقيل البغدادي، تحقيق: ناصر اللامة، دار اشبيليا، ص ٦٦، وينظر: المستوعب، محمد بن عبد الله السامري، تحقيق: مساعد الفالح، ط ١، ١٤١٣هـ، مكتبة المعارف: الرياض، ج ٢، ص ٢٠٦، المبدع، ابن مفلح، ج ١، ص ١٧.

(٥) علاء الدين بن مسعود الكاساني، تحقيق علي معوض، دار الكتب العلمية: بيروت،

ج ٢، ص ٢٧٤.

الذي هو سنن الصحابة فصلاة التراويح في ليالي رمضان، وكذا رُوي عن محمد أنه قال: التَّراويح سنةٌ إلاَّ أنها ليست بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

أولاً: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - : "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول: "مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"^(١).

وجه الاستدلال: الترغيب في قيام رمضان - ويقصد به صلاة التراويح - دليل على مشروعيتها؛ إذ لا يعقل أن يرغب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في فعل شيء غير مشروع.

ثانياً: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إِنْ رَمَضَانَ شَهْرٌ افْتَرَضَ اللَّهُ صِيَامَهُ وَإِنِّي سَنَنْتُ لِلْمُسْلِمِينَ قِيَامَهُ فَمَنْ صَامَهُ وَقَامَهُ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ"^(٢).

(١) صحيح البخاري، باب فضل مَنْ قَامَ رَمَضَانَ، ح ١٩٠٥، ج ٢، ص ٧٠٧؛ صحيح مسلم، باب الترغيب في قيام رمضان، ح ٧٥٩، ج ١، ص ٥٢٣ واللفظ لمسلم.

(٢) صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ١٣٩٠هـ، المكتب الإسلامي: بيروت، ج ٣، ص ٣٣٥، قال ابن خزيمة: أما خبر من صامه وقامه إلى آخر الخبر فمشهور من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة ثابت لا شك ولا ارتياب في ثبوته أول الكلام وأما الذي يكره ذكره النضر بن شيبان عن أبي سلمة عن أبيه فهذه اللفظة معناها صحيح من كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم لا بهذا الإسناد فأني خائف أن يكون هذا الإسناد وهما أخاف أن يكون أبو سلمة لم يسمع من أبيه شيئاً وهذا الخبر لم يروه عن أبي سلمة أحد أعلمه غير النضر بن شيبان، قال الأعظمي: إسناده ضعيف ومعناه ثابت، سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد حسن، ط ١، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية: بيروت، ج ٢، ص ٨٩، ح ٢٥١٨، قال الشيخ الألباني: ضعيف، سنن ابن ماجه، ١٣٢٨ (٢ / ٣٥٥).

وجه الاستدلال: التتبع على أن قيامه سنة مقرونة بفرضية صيامه - اقتران سنوية قيامه بفرضية صيامه^(١).

ثالثاً: عن أبي ذر - رضي الله عنه - قال: " صُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - رَمَضَانَ فَلَمْ يَقُمْ بِنَا شَيْئاً مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى بَقِيَ سَبْعٌ فَقَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَتِ السَّادِسَةُ لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةُ قَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ نَفَلْتَنَا قِيَامَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ. قَالَ فَقَالَ: " إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ. " قَالَ فَلَمَّا كَانَتِ الرَّابِعَةُ لَمْ يَقُمْ فَلَمَّا كَانَتِ الثَّالِثَةُ جَمَعَ أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ وَالنَّاسَ فَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفُوتَنَا الْفَلَاخُ. قَالَ قُلْتُ مَا الْفَلَاخُ؟ قَالَ: السُّحُورُ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا بَقِيَّةَ الشَّهْرِ^(٢).

وجه الاستدلال: في هذا الحديث التقرير من رسول الله صلى الله عليه وسلم على تجمعهم في المسجد لأداء التراويح بدليل قولهم له: " لو نفلتنا بقية الليلة^(٣) ".

وعن عائشة - رضي الله عنها -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ

(١) التراويح أكثر من ألف عام، عطية سالم، المكتبة السلفية: المدينة المنورة، ص ٨.

(٢) أخرجه أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح والنسائي وصححه الألباني. ينظر:

سنن أبي داود، باب في قيام شهر رمضان تعليق الألباني، ح ١٣٧٧، ج ١، ص

٥٢١؛ سنن الترمذي، باب ما جاء في قيام شهر رمضان، ح ٨٠٦، ج ٣، ص ١٦٩

؛ سنن النسائي، باب ثواب من صلى مع الإمام حتى ينصرف، ح ١٢٨٧، ج ١،

ص ٤٠٦.

(٣) التراويح، عطية سالم، ص ١٥.

فَكَثُرَ النَّاسُ ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: " قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ ». قَالَ وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ^(١).

وجه الاستدلال: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أقامها في بعض الليالي، وبين العذر في ترك المواظبة وهو خشية أن تكتب على أمته، وهذا يشير إلى أن الصلاة بهم والاجتماع إليها أمر جائز لولا الشفقة عليهم وخشية تكليفهم بها فيعجزون^(٢).

رابعاً: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا الناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد فقال: ما هؤلاء ؟ قيل: هؤلاء ناس ليس معهم قرآن، وأبي بن كعب يصلي بهم وهم يصلون بصلاته. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "أَصَابُوا وَنِعَمَ مَا صَنَعُوا"^(٣).

(١) صحيح البخاري، باب تحريض النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، ح ١٠٧٧، ج ١، ص ٣٨٠؛ صحيح مسلم، باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح، ح ٧٦١، ج ١، ص ٥٢٤.

(٢) التراويح، عطية سالم، ص ١٢.

(٣) أخرجه موصولاً أبو داود وابن خزيمة قال أبو داود: (لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ بِالْقَوِيِّ مُسْتَلَمٌ بِنُ خَالِدٍ ضَعِيفٌ) وقال ابن حجر: (ذكره بن عبد البر وفيه مسلم بن خالد وهو ضعيف والمحموظ أن عمر هو الذي جمع الناس على أبي بن كعب) وأخرجه مرسلًا البيهقي وقال: (هَذَا مُرْسَلٌ حَسَنٌ وَقَدْ رُوِيَ بِإِسْنَادٍ مُوَصُولٍ إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ). ينظر: سنن أبو داود، باب في قيام شهر رمضان، ح ١٣٧٩، ج ١، ص ٥٢٢؛ صحيح ابن خزيمة، ح ٢٢٠٨، ج ٣، ص ٣٣٩؛ فتح الباري، ج ٤، ص ٢٥٢؛ السنن الكبرى ج ٢ ص ٤٩٥.

وجه الاستدلال: إقراره صلى الله عليه وسلم صلاة غيره بجماعة من الناس في المسجد، وهذه سنة تقريرية.

خامسا: واظب عليها الخلفاء الراشدون وجميع المسلمين من زمن عمر بن الخطاب إلى يومنا هذا ^(١).

دليل القول الثاني: لأنَّ سنة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ما واظب عليه ولم يتركه إلَّا مرة أو مرتين لمعنى من المعاني، ورسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ما واظب على صلاة التراويح بل أقامها في بعض الليالي، رُوِيَ: "أَنَّهُ صَلَّاهَا لِلثَّلَاثِينَ بِجَمَاعَةٍ ثُمَّ تَرَكَ وَقَالَ: أَخْشَى أَنْ تُكْتَبَ عَلَيْكُمْ" لكن الصحابة واظبوا عليها فكانت سنة الصحابة ^(٢).

ويمكن أن يجاب عنه بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العذر في ترك المواظبة عليها خشية أن تفرض عليهم كما سبق بيانه في أدلة الجمهور.

الترجيح:

يترجح والله اعلم أنها شرعت في أصلها بهدي النبي صلى الله عليه وسلم، ثم شرعت بوصفها بسنة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، حيث إنه جمع المصلين على قارئ واحد في رمضان ^(٣)، قال في عون المعبود ^(٤): (وإنما سماها بدعة باعتبار صورتها؛ فإنَّ هذا الاجتماع محدث

(١) الاختيار، الموصلي، ج ١، ص ٩١.

(٢) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٤، وينظر تخريج الحديث في حاشية (٢٦).

(٣) ينظر: فتح الباري، ج ٤، ص ٢٥٢.

(٤) محمد شمس الحق العظيم آبادي، ط ٢، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية: بيروت، ج ٤،

ص ١٧٣ عند شرح قول عمر - رضي الله عنه -: "نعمتالبدعة هي".

بعده صَلَّى الله عليه وسلّم، وباعتبار الحقيقة فليست ببدعة؛ لأنّه صَلَّى الله عليه وسلّم إنما أمرهم بصلاتها في بيوتهم لعله هي خشية الافتراض، وقد زالت بوفاة صَلَّى الله عليه وسلّم).

قال في المغني^(١): (وهي سنة مؤكدة ونُسبت للتراويح إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ لأنه جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصليها بهم. خرج عمر بن الخطاب ليلة في رمضان فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر: إني أرى لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب قال: ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال: نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون - يريد آخر الليل وكان الناس يقومون أوله).

وقال صاحب البيان^(٢): (فعمر إنما كان منه إخراج القناديل وجمع الناس جماعة واحدة، ولهذا روي: "أن عمر خرج ذات ليلة، فرأى الناس يصلون جماعة واحدة، فقال: إنها بدعة، ونعمت البدعة"^(٣)،

(١) ابن قدامة، ج ١، ص ٤٥٥.

(٢) العمراني، ج ٢، ص ٢٧٦.

(٣) عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه قال خَرَجْتُ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَيْلَةً فِي رَمَضَانَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَإِذَا النَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ يُصَلِّي الرَّجُلُ لِنَفْسِهِ وَيُصَلِّي الرَّجُلُ فِيصَلِّي بِصَلَاتِهِ الرَّهْطُ فَقَالَ عُمَرُ إِنِّي أَرَى لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ عَلَى قَارِئٍ وَاحِدٍ لَكَانَ أَمْتَلُ ثُمَّ عَزَمَ فَجَمَعَهُمْ عَلَى أَبِي بَنِ كَعْبٍ ثُمَّ خَرَجْتُ مَعَهُ لَيْلَةً أُخْرَى وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِئِهِمْ قَالَ عُمَرُ نِعْمَ الْبِدْعَةُ هَذِهِ وَالَّتِي يَنَامُونَ عَنْهَا أَفْضَلُ مِنَ الَّتِي يَقُومُونَ يُرِيدُ آخِرَ اللَّيْلِ، وَكَانَ النَّاسُ يَقُومُونَ أَوَّلَهُ. صحيح البخاري، باب

فضل من قام رمضان، ح ١٩٠٦، ج ٢، ص ٧٠٧.

ورأى علي القناديل في المساجد فقال: "رحم الله عمر، ونور قبره، كما نور مساجدنا" (١).

وكذلك من جهة الوقت، أي: كون صلاة التراويح في أول الليل.

وجه ذلك: أن الصحابة - رضي الله عنهم - اجتمعوا وصلى بهم النبي - صلى الله عليه وسلم - الليلة الأولى، ثم كثروا في الليلة الثانية، ثم كثروا في الليلة الثالثة، فلم يخرج إليهم عليه الصلاة والسلام، فلما أصبح قال عليه الصلاة والسلام: "قد رأيت الذي صنعتُم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أنني خشيت أن تفرض عليكم" (٢)، فامتنع من الخروج والصلاة بهم خوف أن تفرض هذه الصلاة على الأمة، وكان عليه الصلاة والسلام من رحمته وشفقته ورفقه بالمؤمنين يخشى أن ترهقهم التكليف، فيعجزون أو يمتنعون عن فعلها فتكون فتنةً عليهم، فكان صلى الله عليه وسلم ممتنعاً من أجل هذا المعنى، فلما توفي صلى الناس قيام رمضان في المسجد، فصار هذا يشوش على هذا، وتجدهم أوزاعاً كلهم يصلي، وصلاة الليل فيها نوع من الجهر، فلما صار بعضهم يشوش على بعض جمعهم عمر رضي الله عنه - وهو المحدث الملهم - على أبي بن كعب - رضي الله عنه -، فكانت سنة حسنة منه، فكان أصل الجمع مستنداً إلى السنة من فعله عليه الصلاة والسلام، لكن الوقت الذي اختاره من كونها بعد صلاة العشاء لم يكن من هدي النبي - صلى الله عليه وسلم -، فاستند إلى الأصل في قيام الليل،

(١) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علي بن حسام الدين المتقي الهندي، تحقيق:

بكري حياني وصفوة السقا، ط ٥، ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة، (٣٥٨٠٠)، ج ١٢،

ص ٥٧٦؛ مختصر قيام الليل، المروزي، ص ١٩٨.

(٢) سبق تخريجه حاشية (٢٦).

وكانت الصفة من كونها في أول الليل من سنة عمر^(١)، فتكون سنة عمرية من جهة الوقت، أي: كونها في أول الليل؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جمع الصحابة في آخر الليل. عَنْ عَائِشَةَ - رضي الله عنها - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فَصَلُّوا مَعَهُ فَأَصْبَحَ النَّاسُ فَتَحَدَّثُوا فَكَثُرَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلُّوا بِصَلَاتِهِ فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ الرَّابِعَةَ عَجَزَ الْمَسْجِدُ عَنْ أَهْلِهِ حَتَّى خَرَجَ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ فَلَمَّا قَضَى الْفَجْرَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخَفْ عَلَيَّ مَكَانَكُمْ لَكِنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ فَتَعْجِزُوا عَنْهَا^(٢)(٣).

وأوضح هذين الوجهين صاحب مواهب الجليل فقال^(٤): بأن المراد بالبدعة: جمعهم على قارئ واحد؛ لأنهم كانوا قبل ذلك يصلون أوزاعاً

(١) ولذلك لو اعترض معترض على فعل التراويح والتهجد في آخر رمضان أوجب بهذا الجواب، وقيل له: إن التراويح شرعت سنة عمرية، أي أنها سنة، وحصل الإجماع عليها، وأما التهجد فيكون بعد الهجود؛ لأن هدي النبي صلى الله عليه وسلم في تهجده إنما كان بعد اضطجاعه، فسمي التهجد تهجداً لأنه بعد الهجود، وهو أكمل وأفضل وأعظم ما يكون لكونه بعد الراحة والاستجمام، كما أشار الله إلى ذلك حينما أمر به نبيه فقال: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ﴾ [الإسراء: ٧٩].

(٢) سبق تخريجه حاشية (٢٦).

(٣) ينظر: شرح زاد المستقنع، الشنقيطي، درس ٥٣.

(٤) مواهب الجليل، محمد بن عبد الرحمن المغربي، ط ٢، ١٣٩٨هـ، دار الفكر: بيروت، ج ٢، ص ٧٠.

فجمعهم رضي الله عنه على قارئ واحد، فهذا الجمع هو البدعة لا الصلاة، فإن قيل: قد صلى بهم - صلى الله عليه وسلم - ثم ترك فكيف يجعل جمعهم بدعة؟، فيقال لما فعله عليه الصلاة والسلام ثم ترك فتركه السنة، وصار جمعهم بعد ذلك بدعة حسنة، وأجيب بأنه أراد بالبدعة: جمعهم مواظبة في المسجد في أول الليل على قارئ واحد لا أصل الصلاة، أما قيام رمضان فكان مشروعاً، بل كان قيام الليل بينهم معتاداً فضلاً عن رمضان ألا ترى إلى قول عمر والتي ينامون عنها أفضل! فخير قيام صلاة آخر الليل فلم تتحقق البدعة في ذلك من كل وجه؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - جمع بالناس إلا أنه ما واطب خشية أن تفرض عليهم، فعقلوا أن الترك إنما هو لأجل العلة المذكورة، فلما زالت بأمنهم تجدد الأحكام بعد وفاته عليه الصلاة والسلام فعلوا ما علموا أنه كان مقصوده، فوقعوا المواظبة في الجمع بهم بعد وفاته عليه الصلاة والسلام أمراً لم يكن فسميت بذلك بدعة، إلا أن له أصلاً في الجواز على ما بيناه فلم تكن في الحقيقة بدعة.

قال ابن تيمية^(١): (والتراويح سنة وإنما سماها عمر رضي الله عنه

(١) المستدرك على مجموع فتاوى شيخ الإسلام، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمعه ورتبه محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، ط ١، ١٤١٨ هـ، ج ٣، ص ١٠٦.

ابن تيمية هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، انتهت إليه الإمامة في العلم والعمل، والزهد والورع، بلغت مصنفاته ألف مصنف في التفسير والفقه والرد على الفلاسفة وغيرها، منها: درء تعارض العقل والنقل، العقيدة الواسطية، توفي سنة ٧٢٨ هـ. ينظر: العقود الدرية، محمد بن عبد الهادي، ص ٦-

٧، ٦٤؛ معجم المؤلفين، كحالة، ج ١، ص ٢٦١.

بدعة^(١)، لأنها لم تفعل قبل ذلك على الوجه الذي جمع الناس فيه على أبي، كما أخرج عمر اليهود والنصارى من الجزيرة وكما قاتل أبو بكر الصديق والصحابه أهل الردة، وكما جمع أبو بكر رضي الله عنه المصحف، وكما قاتل علي رضي الله عنه الخوارج، وكما شرط على أهل الذمة الشروط وغير ذلك من الأمور التي فعلوها عملاً بكتاب الله وإتباعاً لسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - وإن لم يتقدم نظيرها).

(١) قال ابن تيمية: وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ مَا لَمْ يَسْنَهُ وَلَا اسْتَحَبَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقْتَدِي بِهِمُ الْمُسْلِمُونَ فِي دِينِهِمْ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْبِدَعِ الْمُنْكَرَاتِ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ فِي مِثْلِ هَذَا إِنَّهُ بَدْعَةٌ حَسَنَةٌ؛ إِذَا الْبَدْعَةُ الْحَسَنَةُ - عِنْدَ مَنْ يَقْسَمُ الْبِدْعَ إِلَى حَسَنَةٍ وَسَيِّئَةٍ - لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحَبَّهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الَّذِينَ يَقْتَدِي بِهِمْ وَيَقُومُ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ عَلَى اسْتِحْبَابِهَا وَكَذَلِكَ مَنْ يَقُولُ: الْبَدْعَةُ الشَّرْعِيَّةُ كُلُّهَا مَذْمُومَةٌ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: { كُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ } أَوْ يَقُولُ قَوْلٌ عَمَرُ فِي التَّرَاوِيحِ: " نِعِمَّتِ الْبَدْعَةُ هَذِهِ " إِنَّمَا أَسْمَاهَا بَدْعَةٌ: بِاعْتِبَارِ وَضْعِ اللَّغَةِ. فَالْبَدْعَةُ فِي الشَّرْعِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مَا لَمْ يَكُنْ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ. وَمَالَ الْقَوْلَيْنِ وَاحِدٌ؛ إِذْ هُم مُتَّفَقُونَ عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يُسْتَحَبَّ أَوْ يَجِبْ مِنَ الشَّرْعِ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَلَا مُسْتَحَبٍّ؛ فَمَنْ اتَّخَذَ عَمَلًا مِنَ الْأَعْمَالِ عِبَادَةً وَدِينًا وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الشَّرِيعَةِ وَاجِبًا وَلَا مُسْتَحَبًّا فَهُوَ ضَالٌّ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ. وَقَصْدُ الْقُبُورِ لِأَجْلِ الدُّعَاءِ عِنْدَهَا رَجَاءُ الْإِجَابَةِ: هُوَ مِنْ هَذَا النَّبَابِ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الشَّرِيعَةِ: لَا وَاجِبًا وَلَا مُسْتَحَبًّا؛ فَلَا يَكُونُ دِينًا وَلَا حَسَنًا وَلَا طَاعَةً لِلَّهِ وَلَا مِمَّا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ وَلَا يَكُونُ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا قُرْبَةً وَمَنْ جَعَلَهُ مِنْ هَذَا النَّبَابِ فَهُوَ ضَالٌّ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ. مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: أنور الباز - عامر الجزار، دار الوفاء، ط ٢،

فرع: متى شرعت التراويح ؟

قال القليوبي^(١): هذا يشعر أن صلاة التراويح لم تُشرع إلا في آخر سني الهجرة؛ لأنه لم يرد أنه صلاها مرة ثانية ولا وقع عنها سؤال^(٢).

وجمع عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - الناس في التراويح على إمام واحد في السنة الرابعة عشرة من الهجرة، لنحو سنتين خلتا من خلافته، وفي رمضان الثاني من خلافته^(٣).

المطلب الثالث: بيان فضل صلاة التراويح.

ورد في فضل التراويح أحاديث عديدة منها:

أولاً: قوله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"^(٤).

ثانياً: قوله صلى الله عليه وسلم: " إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ"^(٥).

(١) أحمد بن أحمد بن سلامة فقيه شافعي المذهب، من أهل قليوب في مصر له حواشي

ورسائل منها رسالة في فضائل مكة والمدينة وبيت المقدس مات سنة ١٦٠٩هـ.

الأعلام، ج ١، ص ٩٢؛ معجم المؤلفين، ج ١، ص ١٤٨.

(٢) حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، أحمد بن أحمد

بن سلامة القليوبي، ط ١، ١٤١٩هـ، دار الفكر، ج ١، ص ٢٤٨.

(٣) ينظر: المصابيح في صلاة التراويح، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق:

خالد جمعة، عبد القادر أحمد، ط ١، ١٤٠٧هـ، دار العروبة: الكويت، ص ١٧ انقلا

عن العسكري في الأوائل.

(٤) سبق تخريجه في حاشية (٢١).

(٥) سبق تخريجه في حاشية (٢٤).

والتراويح عند المالكية من النوافل المؤكدة، ورد في حاشية الدسوقي: وتأكد تراويح، وهو قيام رمضان^(١)، أما الشافعية: فالتطوع عندهم على قسمين: قسمٌ تُسنُّ له الجماعة وهو أفضل مما لا تُسنُّ له الجماعة، لتأكيدِه بِسَنِّها له، وله مراتب: فأفضله العידان ثم الكسوف للشمس، ثم الخسوف للقمر، ثم الاستسقاء، ثم التراويح^(٢).

وقال الحنابلة: أفضل صلاة تطوع ما سُنَّ أن يُصلَّى جماعة؛ لأنه أشبه بالفرائض ثم الرواتب، وآكد يُسنُّ جماعة: كسوفٌ فاستسقاءٌ فتراويح^(٣)، وذكر بعض الحنابلة أن التراويح أفضل من الكسوف والاستسقاء، وهي عندهم أفضل من السنن الراتبة ومن الوتر^(٤).

(١) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير، محمد عرفة، دار الفكر: بيروت، ج ١، ص ٣١٥ .
(٢) والأصح عندهم تفضيل الراتبة للفرائض على التراويح. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، أحمد بن حمزة الرملي، ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية: بيروت، ج ٢، ص ١٢٥.

(٣) مطالب أولي النهى، ج ١، ص ٥٤٥؛ التوضيح في الجمع بين المقنع والتفقيح، أحمد بن محمد الشوبكي، تحقيق ناصر الميمان، ط ١، ١٤١٨هـ، المكتبة المكية: مكة المكرمة، ج ١، ص ٣٢٤ .

(٤) قال في الإنصاف، علي بن سليمان المرداوي، ط ١، ١٤١٩هـ، دار إحياء التراث العربي: بيروت، ج ٢، ص ١٦٦: (والصحيح من المذهب: أن التراويح أفضل من الوتر وأنها في الفضيلة مثل ما تسن له الجماعة من الكسوف والاستسقاء وغيرهما وأفضل منهما فإنها مما تسن لها الجماعة قاله في الفروع وغيره وجزم به المجد في شرحه وغيره وقدمه في الرايعيتين والحاويين والفائق وأطلقهما ابن تميم). وقال في ص ١٨٠: ظاهر قوله: "ثم التراويح" أن الوتر والسنن الرواتب أفضل منها وهو وجه اختاره المصنف وجماعة وقدمه ابن رزين في شرحه والصحيح من المذهب أن التراويح أفضل منها وعليه الجمهور.

المبحث الثاني: حكم صلاة التراويح:

أجمع المسلمون على مشروعية صلاة التراويح، قال في المبسوط^(١):
(والأمة أجمعت على شرعيتها وجوازها ولم ينكرها أحد من أهل العلم
إلا الروافض لا بآراء الله فيهم)، وكذلك نقل الإجماع على سنيتها؛ قال في
البحر الرائق^(٢): (وحكى غير واحد الإجماع على سنيتها)، وقال النووي^(٣):
(صلاة التراويح سنة بإجماع العلماء)، وهي من أعلام الدين الظاهرة^(٤).
وهي عند الحنفية^(٥) والحنابلة^(٦) وبعض المالكية^(٧) سنة مؤكدة، أخذاً من

-
- (١) المبسوط، محمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: خليل محي الدين الميس، ط١،
١٤٢١هـ، دار الفكر: بيروت، ج٢، ص٢٥٦.
- (٢) ابن نجيم، ج٢، ص٧١ نقلاً عن شرح منية المصلي.
- (٣) المجموع، ١٩٩٧م، دار الفكر: بيروت، ج٤، ص٣٧.
- (٤) التذكرة، ابن عقيل، ص٦٦؛ المستوعب، السامري، ج٢، ص٢٠٦؛ المبدع، ابن
مفلح، ج١، ص١٧؛ كشف القناع، البهوتي، ج١، ص٤٢٥.
- (٥) الاختيار، ج١، ص٩١؛ حاشية رد المختار على الدر المختار، ابن عابدين محمد
علاء الدين أفندي، ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية: بيروت، ج٢، ص٤٣. وفي
البحر الرائق (ج٢، ص٧١): صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهَا سُنَّةٌ وَصَحَّحَهُ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ
وَالظَّهْرِيَّةُ وَذَكَرَ فِي الْخُلَاصَةِ أَنَّ الْمَشَايخَ اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهَا سُنَّةً وَانْقَطَعَ الْاِخْتِلَافُ
بِرَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهَا سُنَّةٌ.
- (٦) كشف القناع، البهوتي، ج٣، ص٢٦٧؛ قال في الإنصاف، ج٢، ص١٨٠: (وهذا
المذهب وعليه الأصحاب وقطع به أكثرهم)، وصححه في المبدع، ج١، ص١٧.
- وهناك قول حكاه بعض الحنابلة يقول بوجوب صلاة التراويح. المبدع، ج١، ص١٧؛
قال في الإنصاف، ج٢، ص١٨٠: (وقيل بوجوبها حكاه ابن عقيل عن أبي بكر)،
قال في الفروع، محمد بن مفلح، تحقيق: حازم القاضي، ط١، ١٤٢٨هـ، دار
الكتب العلمية: بيروت، ج١، ص٤٨٨: (وقيل بوجوبها وأنه يكفيها نية واحدة، وعند
"هـ" التراويح سنة، لا يجوز تركها، وصححه بعض الحنفية).
- (٧) التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد يوسف العبري، ط٢، ١٣٩٨هـ، دار الفكر:
بيروت، ج٢، ص٧٠.

المواظبة النبوية الحكيمة، ومن المواظبة الحقيقية من الصحابة، ومن المواظبة التشريعية من الخلفاء، كما سيظهر من الأدلة.

وهي سنة للرجال والنساء^(١).

الأدلة على سنية صلاة التراويح:

أولاً: قوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ صِيَامَ رَمَضَانَ عَلَيْكُمْ، وَسَنَنْتُ لَكُمْ قِيَامَهُ"^(٢).

وجه الاستدلال: في الحديث التصريح بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سن صلاة التراويح.

ثانياً: ما ورد في فضل قيام ليالي رمضان فقد كان صلى الله عليه وسلم يرغب في صلاة التراويح؛ روى أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُرَغِّبُ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ فَيَقُولُ: "مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"^(٣).

(١) العناية، البابرّي، ج ١، ص ٤٦٧. قال في حاشية رد المحتار، ج ٢، ص ٤٣: (قوله (إجماعاً) راجع إلى قول المتن سنة للرجال والنساء وأشار إلى أنه لا اعتداد بقول الروافض: إنها سنة الرجال فقط على ما في الدرر والكافي أو أنها ليست بسنة أصلاً كما هو المشهور عنهم على ما في حاشية نوح؛ لأنهم أهل بدعة يتبعون أهواءهم لا يعولون على كتاب ولا سنة وينكرون الأحاديث الصحيحة).

(٢) سبق تخريجه في حاشية (٢٢).

(٣) سبق تخريجه بنظر حاشية (٢١).

قال النووي^(١): المراد بقيام رمضان صلاة التراويح يعني أنه يحصل المقصود من القيام بصلاة التراويح^(٢).

ثالثاً: أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه صلاة التراويح في بعض الليالي، ولم يواظب عليها، وبين العذر في ترك المواظبة وهو خشية أن تكتب فيعجزوا عنها، فعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد، فصلّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى مِنَ الْقَابِلَةِ فَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ الثَّلَاثَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ، فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقْرَضَ عَلَيْكُمْ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ زَادَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ: فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَرُ عَلَى ذَلِكَ^(٣) وَفِي تَعْيِينِ اللَّيَالِي الَّتِي قَامَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَصْحَابِهِ رَوَى أَبُو ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ: صُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَمَضَانَ فَلَمْ يَقُمْ بِنَا شَيْئاً مِنَ الشَّهْرِ حَتَّى بَقِيَ سَبْعٌ، فَقَامَ

(١) النووي هو: أبو زكريا الحزمي، يحيى بن شرف بن مري، محيي الدين، مكث ست سنين لا يشتغل إلا بالعلم، ثم صنف، كان محققاً، حافظاً لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، له تصانيف كثيرة؛ منها: المنهاج في شرح مسلم، مات سنة ٦٧٧هـ. ينظر: تاج الدين عبد الوهاب السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، ط ٢، ١٤١٣هـ، هجر للطباعة: مصر، ج ٨، ص ٣٩٥؛ أبو بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، تصحيح وتعليق: الحافظ عبد الحليم خان، ١٤٠٧هـ، دار الندوة الجديدة: بيروت، ج ٢، ص ٩.

(٢) شرح النووي، ج ٦، ص ٣٩.

(٣) سبق تخريجه حاشية (٢٦)، وينظر: المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٥، فتح القدير، محمد عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، ط ٢، دار الفكر: بيروت، ج ١، ص ٤٦٧؛ الاختيار، ج ١، ص ٩١.

بِنَا حَتَّى ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَتِ السَّادِسَةُ لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَلَمَّا كَانَتِ الْخَامِسَةُ قَامَ بِنَا حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ نَقَلْتَنَا قِيَامَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ؟ قَالَ: فَقَالَ: "إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسْبَ لَهُ قِيَامَ لَيْلَةٍ" قَالَ: فَلَمَّا كَانَتِ الرَّابِعَةُ لَمْ يَقُمْ، فَلَمَّا كَانَتِ الثَّالِثَةُ جَمَعَ أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ وَالنَّاسَ فَقَامَ بِنَا حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَفُوتَنَا الْفَلَاحُ قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الْفَلَاحُ؟ قَالَ: السَّحُورُ، ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِنَا بِقِيَّةِ الشَّهْرِ^(١). وَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - قَالَ: قُمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لَيْلَةً ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ قُمْنَا مَعَهُ لَيْلَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ قُمْنَا مَعَهُ لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنْ لَا نَذْرِكَ الْفَلَاحَ وَكَانُوا يُسَمُّونَهُ السَّحُورَ^(٢).

رابعاً: مواظبة الخلفاء الراشدون: عمر وعثمان وعلي، والمسلمون من زمن عمر - رضي الله عنه - على صلاة التراويح جماعةً، وكان عمر - رضي الله عنه - هو الذي جمع الناس فيها على إمام واحد^(٣).

(١) سبق تخريجه حاشية (٢٤) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة و النسائي وصححه الحاكم والألباني. ينظر: مصنف ابن أبي شيبة، ح ٧٦٩٦، ج ٢، ص ١٦٤، سنن النسائي، باب قيام شهر رمضان، ح ١٢٩٨، ج ١، ص ٤١٠، وأحمد، ح ١٨٤٢٦، ج ٤، ص ٢٧٢، المستدرک على الصحيحين، محمد بن عبدالله بن عبد الحكم، تحقيق مصطفى عطا، ط ١، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية: بيروت، ح ١٦٠٨، ج ١، ص ٦٠٧؛ صلاة التراويح، ص ١٠.

(٣) المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٥؛ فتح القدير، ابن الهمام، ج ١، ص ٤٦٧؛ مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى الرحيباني، ١٩٦١م، المكتب الإسلامي: دمشق، ج ١، ص ٥٦٣.

قال في الاختيار^(١): (ولقد سن عمر هذا وجمع الناس على أبي بن كعب فصلاها جماعة والصحابة متوافرون، منهم: عثمان وعلي وابن مسعود والعباس وابنه طلحة والزبير ومعاذ وأبي وغيرهم من المهاجرين والأنصار، وما رد عليه واحد منهم، بل ساعدوه ووافقوه وأمروا بذلك)، وقال في المبسوط^(٢): (وأن عمر رضي الله عنه صلاها بالجماعة مع أجلاء الصحابة فرضي به علي رضي الله عنه حتى دعا له بالخير بعد موته كما ورد وأمر به في عهده).

المبحث الثالث: وقت صلاة التراويح أداء وقضاء:

المطلب الأول: أول وقت التراويح وآخره:

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(٣) والمالكية والشافعية والحنابلة^(٤) إلى

(١) ج ١، ص ٩٢.

(٢) السرخسي، ج ٢، ص ١٤٥.

(٣) قال ابن نجيم في البحر الرائق ج ٢، ص ٧٣: (وبه قال عامة مشايخ بخارى وصححه في الخلاصة ورجحه في غاية البيان). وينظر: الاختيار، الموصلي، ج ١، ص ٩٣، فتح القدير والعناية، ج ١، ص ٤٦٩.

(٤) ينظر: الشرح الكبير، الدردير، ج ١، ص ٣١٥، مواهب الجليل، الخطاب، ج ٢، ص ٧٠، المجموع، النووي، ج ٤، ص ٣٨؛ نهاية المحتاج، الرملي، ج ٢، ص ١٢٧؛ المستوعب، السامري، ج ٢، ص ٢٠٨؛ الفروع، ابن مفلح، ج ٢، ص ٣٧٢، كشف القناع، البهوتي، ج ٣، ص ٢٦٨.

والصحيح من مذهبهم وعليه جمهورهم أن وقتها بعد صلاة العشاء و سنها وعليه العمل وعنه بل قبل السنة وبعد الفرض نقلها حرب وجزم به في العمدة ويحتمله كلامه في الوجيز. الإنصاف، ج ٢، ص ١٨١ المبدع، ج ٢، ص ٢٠؛ التوضيح، ص ٣٢٧.

أن وقت صلاة التراويح يبدأ من بعد صلاة العشاء. وأما آخر وقته فطلوع الفجر الثاني.

والأدلة على أن وقت التراويح يبدأ بعد صلاة العشاء:

أولاً: ما ورد في الحديث: (أنه لما صلى بهم قيام رمضان صلى بعد العشاء) ^(١). وهذا صريح في المسألة ^(٢).

ثانياً: لنقل الخلف عن السلف ^(٣)، ولأنها عرفت بفعل الصحابة فكان وقتها ما صلوا فيه، وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر، قال ابن تيمية ^(٤): (ما كان الأئمة يصلونها إلا بعد العشاء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وعهد خلفائه الراشدين، وعلى ذلك أئمة المسلمين).

المطلب الثاني: أفضل وقت التراويح:

متى يستحب أداء التراويح في أول الليل أو في آخره؟ اختلف قول العلماء في أفضل وقت التراويح على قولين:

القول الأول: أنه يستحب تأخير التراويح إلى ثلث الليل أو نصفه، وإليه ذهب الحنفية والشافعية اعتباراً بالعشاء ^(٥) ^(٦).

(١) أخرجه الترمذي في سننه، وقال: حديث حسن صحيح، ج ٣، ص ١٦٩.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، ج ٢٣، ص ٧٣ بتصرف.

(٣) ينظر: مواهب الجليل، الخطاب، ج ٢، ص ٧٠.

(٤) مجموع الفتاوى، ج ٢٣، ص ٧٣.

(٥) ينظر: المبسوط، الكاساني، ج ٢، ص ١٤٨؛ فتح القدير، ابن الهمام، ج ١، ص ٤٦٩.

(٦) أسنى المطالب، الأنصاري، ج ١، ص ٢٠٣.

واختلف الحنفية في أدائها بعد نصف الليل:

- فقليل يكره؛ لأنها تبع للعشاء كسنتها.

- والصحيح لا يكره؛ لأنها من صلاة الليل والأفضل فيها آخره^(١).

القول الثاني: ذهب الحنابلة إلى أن صلاتها أول الليل أفضل.

لأن الناس كانوا يقومون على عهد عمر - رضي الله تعالى عنه -
أولها، وقد قيل لأحمد: يؤخر القيام أي في التراويح إلى آخر الليل؟ قال: سنة
المسلمين أحب إلي^(٢).

والراجح هو القول الثاني؛ لأن عمل المسلمين على ذلك.

المطلب الثالث: حكم أداء صلاة التراويح بعد المغرب وقبل العشاء:

جمهور الفقهاء وهو الأصح عند الحنفية على أن الصلاة قبل العشاء لا
تجزئ عن التراويح، وذكر ابن تيمية أن من صلاها قبل العشاء قد سلك
سبيل المبتدعة المخالفة للسنة^(٣).

(١) المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٨؛ بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٥؛ فتح
القدير، ابن الهمام، ج ١، ص ٤٦٩.

(٢) الفروع، ابن مفلح، ج ٢، ص ٣٧٤، المبدع، ابن مفلح الحفيد، ج ٢، ص ٢٠؛ قال
المرداوي في الإنصاف، ج ٢، ص ١٨١: (فعلها أول الليل أفضل أطلقه في الفروع
فقال فعلها أول الليل أحب إلى أحمد وقال ابن تميم: إلا بمكة فلا بأس بتأخيرها وقال
في الرعاية ولا يكره تأخيرها بمكة وليس ذلك منافيا لما في الفروع).

(٣) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٥؛ الاختيار، الموصلي، ج ١، ص ٩٣، العناية،
البارتني، ج ١، ص ٤٦٩؛ مواهب الجليل، الخطاب، ج ٢، ص ٧٠-٧١، المبدع، ابن
مفلح، ج ٢، ص ١٧، كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٦؛ الإنصاف، المرداوي،
ج ٢، ص ١٨١.

لأنها عرفت بفعل الصحابة فكان وقتها ما صلوا فيها وهم صلوا بعد العشاء قبل الوتر^(١).

ولأنها سنة تفعل بعد مكتوبة فلم تصح قبلها كسنة العشاء^(٢).
ومقابل الأصح عند الحنفية أنها تصح؛ لأن جميع الليل إلى طلوع الفجر قبل العشاء وبعدها وقت للتراويح، لأنها سميت قيام الليل فكان وقتها الليل^(٣).
وتكون نافلةً عند المالكية^(٤).

فرع: حكم أداء صلاة التراويح بعد الوتر:
الأصح عند الحنفية أنها تجزئ^(٥)؛ لأنها نوافل سنت بعد العشاء فهي تبع للعشاء دون الوتر^(٦).

المطلب الرابع: قضاء الفوائت من التراويح:

إذا فاتت صلاة التراويح عن وقتها هل تقضى أو لا؟
اتفق الفقهاء على أنها لا تقضى في جماعة، واختلفوا هل تقضى بلا جماعة على قولين:

(١) العناية، البابرّي، ج ١، ص ٤٦٩.

(٢) كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٦. وينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٥.

(٣) البحر الرائق، ابن نجيم، ج ٢، ص ٧٣؛ العناية، البابرّي، ج ١، ص ٤٦٩. ونقل في الفروع، ج ٢، ص ٢٧٣ والمبدع، ج ٢، ص ٢٠ عن بعض الحنابلة أنه أفتى بجواز صلاة التراويح قبل العشاء؛ لأنها من صلاة الليل.

(٤) مواهب الجليل، الخطاب، ج ٢، ص ٧٠.

(٥) العناية، البابرّي، ج ١، ص ٤٦٩؛ فتح القدير، ابن الهمام، ج ١، ص ٤٦٩.

(٦) الاختيار، الموصلي، ج ١، ص ٩٣؛ العناية، البابرّي، ج ١، ص ٤٦٩.

القول الأول: ذهب الحنفية في الصحيح عندهم، والحنابلة في ظاهر كلامهم إلى أنها لا تقضى^(١).
لأنها دون سنة المغرب والعشاء، وتلك لا تقضى إذا فاتت بلا فريضة فكذا التراويح^(٢).

وإن قضاها كانت نفلاً مستحباً لا تراويح عند الحنفية كرواتب الليل؛ لأنها منها، والقضاء عندهم من خواص الفرض وسنة الفجر بشرطها^(٣).
القول الثاني: مقابل الأصح عند الحنفية أن من لم يؤدِّ التراويح في وقتها فإنه يقضيها وحده ما دام الليل باقياً، وقال بعضهم: ما لم يدخل وقت تراويح أخرى، وقيل: ما لم يمض الشهر^(٤).

ولم أقف على قول للمالكية والشافعية في هذه المسألة^(٥).
والقول الأول هو الأقرب - والله أعلم - لصحة قياسهم.

(١) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ٢٧٨؛ فتح القدير، ابن الهمام، ج ١، ص ٤٧٦؛ حاشية

رد المحتار، ابن عابدين، ج ٢، ص ٤٥، كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٦.

(٢) فتح القدير، ابن الهمام، ج ١، ص ٤٧٦. وينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٨.

(٣) الدر المختار وحاشية رد المحتار، ابن عابدين، ج ٢، ص ٤٥، فتح القدير، ابن الهمام، ج ١، ص ٤٧٦.

(٤) المبسوط، السرخسي، ج ١، ص ١٣٦؛ حاشية رد المحتار، ابن عابدين، ج ٢، ص ٤٥. وينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٨، فتح القدير، ابن الهمام، ج ١، ص ٤٧٦.

(٥) لكن نص النووي على أنه لو فات النفل المؤقت ندب قضاؤه في الأظهر. مغني المحتاج، ج ١، ص ٢٢٤.

المبحث الرابع: النداء لصلاة التراويح:

جمهور الفقهاء على أنه لا يشرع للتراويح أذان ولا إقامة لغير الصلوات المفروضة^(١).

أما الشافعية فقالوا: ينادى للتراويح بالصلاة جامعة^(٢).

الأدلة:

استدل من قال لا يشرع للتراويح أذان ولا إقامة بأنه لم يثبت أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أذن إلا للصلوات الخمس والجمعة دون ما سواها من الوتر، والعیدین، والكسوف، والخسوف، والاستسقاء، وصلاة الجنازة، والسنن والنوافل^(٣).

ولأنها تبع لصلاة العشاء وقد أذن وأقيم لها وهم مجتمعون عند أدائها^(٤). واستدل الشافعية على أنه ينادى للتراويح بالصلاة جامعة بما ورد في السنة أنه: " لَمَّا انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُودِيَ: بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً"^(٥).

(١) العناية، البابرتي، ج ١، ص ٢٤٠، المبسوط، السرخسي، ج ١، ص ١٣٤، مواهب الجليل، الخطاب، ج ٢، ص ٨، كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٢٣٢، شرح العمدة، ابن تيمية، ج ٤، ص ١٠٠؛ الإنصاف، المرداوي، ج ١، ص ٤٢٨.

(٢) نهاية المحتاج، الرملي، ج ١، ص ٣٨٥ - ٣٨٦، حاشية القليوبي، ج ١، ص ١٤٣، تحفة المحتاج، الهيتمي، ج ١، ص ٤٦١ - ٤٦٢.

(٣) المبسوط، السرخسي، ج ١، ص ١٣٤.

(٤) المصدر السابق.

(٥) رواه مسلم، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف الصلاة جامعة، ح ٩١٠، ج ٢، ص ٦٢٧.

وجه الاستدلال: قياس التراويح على الكسوف لأنها مما تشرع فيه الجماعة^(١).

الترجيح: يترجح والله أعلم قول الجمهور بأنه لا يشرع النداء لصلاة التراويح مطلقاً؛ لأنه لم ينقل عن السلف الصالح النداء للتراويح ولا هو في معنى المنقول؛ لأن التراويح تفعل بعد العشاء تبعاً فيكفيها نداء العشاء^(٢)، أضف إلى ذلك أن قياس الشافعية صلاة التراويح على صلاة الكسوف غير مقبول؛ لأنه قياس في العبادات والأصل فيها عدم القياس؛ ولأن الكسوف لا يجتمع الناس له إلا بالنداء، أما التراويح فهي تبع لصلاة العشاء وقد أذن وأقيم لها وهم مجتمعون عند أدائها.

• الفصل الثاني: هيئة صلاة التراويح وما يتعلق بها:

المبحث الأول: تعيين النية في صلاة التراويح:

اختلف الفقهاء في حكم اشتراط تعيين النية في التراويح على قولين: القول الأول: ذهب إلى اشتراط تعيين النية في التراويح، فلا تصح التراويح بنية مطلقة، بل ينوي صلاة ركعتين من قيام رمضان أو من التراويح، وبه قال بعض الحنفية وصححه في المبسوط^(٣)، والشافعية وهو الصحيح من مذهب الحنابلة^(٤).

(١) نهاية المحتاج، الرملي، ج ١، ص ٣٨٥ - ٣٨٦، تحفة المحتاج، الهيتمي، ج ١، ص ٤٦١ - ٤٦٢.

(٢) شرح العمدة، ابن تيمية، ج ٤، ص ١٠١.

(٣) السرخسي، ج ٢، ص ١٤٥.

(٤) المجموع، النووي، ج ٤، ص ٣٨؛ الإنصاف، المرداوي، ج ٢، ص ١٨١؛ أسنى المطالب، الأنصاري، ج ١، ص ٥٦٩، نهاية المحتاج، الرملي، ج ٢، ص ١٢٧، المستوعب، السامري، ج ٢، ص ٢٠٧؛ مطالب أولى النهى، الرحيباني، ج ١، ص ٥٦٣.

القول الثاني: إنَّ التَّراويح وسائر السُّنن تتأدَّى بنيةً مطلقةً؛ إلا أن الاحتياط أن ينوي التَّراويح أو سنة الوقت أو قيام رمضان احترازاً عن موضع الخلاف وبه قال عامة مشايخ الحنفية^(١).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

أولاً: قوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"^(٢).

وجه الاستدلال: لِيتميز إحرامه بهما عن غيره^(٣).

ثانياً: لأنَّ التَّراويح سُنَّةٌ، والسنة عند الحنفية لا تتأدَّى بنية مطلق الصلاة أو نية التطوع، واستدلوا بما روى الحسن عن أبي حنيفة أنه: لا تتأدَّى ركعتا الفجر إلا بنية السنة^(٤).

ثالثاً: لأنها صلاةٌ مخصوصةٌ فتجب مُراعاة الصَّفة للخروج عن العهدة وذلك بأن ينوي السنة أو متابعة النبي^(٥).

أدلة القول الثاني: أنها وإن كانت سُنَّة لا تخرج عن كونها نافلةً، والنوافل تتأدَّى بمطلق النية^(٦).

والأقرب القول الأول استدلالاً بعموم حديث: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ".

(١) المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٥؛ بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٥ -

٢٧٦، حاشية رد المحتار، ابن عابدين، ج ١، ص ٤٧٣.

(٢) أخرجه البخاري باب بدء الوحي كيف كان، ج ١، ص ٣، ومسلم باب قوله صلى الله عليه وسلم: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ"، ح ١٩٠٧، ج ٣، ص ١٥١٥، واللفظ للبخاري.

(٣) أسنى المطالب، الأنصاري، ج ١، ص ٥٦٩.

(٤) المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٥؛ بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٥

(٥) البحر الرائق، ابن نجيم، ج ١ ص ٢٩٤.

(٦) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ١، ص ٢٨٨.

فرع: اختلف أصحاب القول الأول في تجديد النية لكل ركعتين من التراويح على قولين:

الأول: ذهب بعض الحنفية والشافعية والحنابلة على الصحيح من مذهبهم إلى أنه يحتاج لكل شفع من التراويح أن ينوي ويعين^(١).

لأنه صلاة على حدة فكل شفع صلاة، لأنه بالسلام خرج من الصلاة حقيقة، فلا بد من دخوله فيها بالنية، ولا شك أنه الأحوط خروجاً من الخلاف^(٢).

الثاني: لا يحتاج لأن ينوي في كل ركعتين، وهو الأصح عند الحنفية. فإن الكل بمنزلة صلاة واحدة^(٣).

فرع: بم ينوي ؟

ينوي التراويح أو سنة الليل أو قيام رمضان^(٤).

(١) قال ابن عابدين: (ورجحه في الخاتمة وصححه في الخلاصة). حاشية رد المحتار، ج ٢، ص ٤٤؛ أسنى المطالب، الأنصاري، ج ١، ص ٥٦٩؛ الإنصاف، المرداوي، ج ١، ص ١٨١، كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٦، مطالب أولي النهى، الرحيباني، ج ١، ص ٥٦٣ - ٥٦٤.

(٢) حاشية رد المحتار، ابن عابدين، ج ٢، ص ٤٤، أسنى المطالب، الأنصاري، ج ١، ص ٥٦٩.

(٣) حاشية رد المحتار، ابن عابدين، ج ٢، ص ٤٤، وقال الحنابلة في الإنصاف ج ٢، ص ١٨١: (وقيل: يكفيها نية واحدة وهو احتمال في الرعاية).

(٤) الاختيار، الموصلي، ج ١، ص ٩٣؛ نهاية المحتاج، الرملي، ج ٢، ص ١٢٧؛ المجموع، النووي، ج ٤، ص ٣٨؛ كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٦، مطالب أولي النهى، الرحيباني، ج ١، ص ٥٦٣ - ٥٦٤.

المبحث الثاني: حكم أداء صلاة التراويح جماعة؛

اتفق الفقهاء في الجملة على مشروعية أداء صلاة التراويح في جماعة؛ لفعل النبي - صلى الله عليه وسلم -، ولمواظبة الصحابة - رضي الله عنهم - منذ زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -؛ ولا استمرار العمل عليه عبر العصور؛ بل جعل العلماء أداء التراويح جماعة شعاراً للسنة، ذكر الطحاوي^(١) أن الجماعة من سنن الصالحين والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين حتى قالوا: "نور الله قبر عمر - رضي الله تعالى عنه - كما نور مساجدنا"^(٢) والمبتدعة أنكروا أنكروا أداءها بالجماعة في المسجد، فأدأوها بالجماعة جعل شعاراً للسنة كأداء الفرائض بالجماعة شرع شعار الإسلام.

كما اتفقوا على أفضلية أدائها في الجماعة في حال أنه لا ينشط ويقوى على أداء التراويح في بيته ويخاف من الكسل، أو أن يؤدي ذلك إلى تعطل المساجد واختلال الجماعة فيها، أو أن يكون آفاقياً بالمدينة، أو لا يحفظ القرآن، وأما فيما عدا ذلك فوقع الخلاف بينهم في هل الأفضل أداء صلاة التراويح منفرداً في البيت أو في جماعة في المسجد؟ فاختلّفوا على قولين:

القول الأول: أن صلاة التراويح جماعة أفضل من صلاتها فرادى، وأن

(١) نقلاً عن المبسوط، ج ٢، ص ١٤٥.

الطحاوي هو أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الفقيه الإمام الحافظ كان ثقة نبيلاً فقيهاً من تصانيفه: اختلاف العلماء، بيان مشكل الآثار، مات سنة ٣٢١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء، ج ١٥، ص ٢٧، الجواهر المضية، ج ١، ص ٢٧١؛ تاج التراجم، ص ١٠٠-١٠٢، الفوائد، ص ٣١-٣٤.

(٢) سبق تخريجه حاشية (٤٠).

الجماعة في صلاة التراويح سنة، وبه قال أبو حنيفة^(١) والشافعية على الصحيح^(٢) والحنابلة^(٣) وغيرهم^(٤).

(١) وعند الحنفية صلاة التراويح بالجماعة سنة على الكفاية في الأصح، فلو تركها الكل أسوأ، أما لو تخلف عنها رجل من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة، وإن صلى في البيت بالجماعة لم ينل فضل جماعة المسجد. قال في البحر الرائق، ج ٢، ص ٧٣: (الجماعة سنة فيها وفيها ثلاثة أقوال الأول ما اختاره المصنف أنه سنة على الأغنياء حتى إن من صلى التراويح منفرداً فقد أساء لتركه السنة وإن صليت في المساجد وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني لصلاته عليه السلام إياها بالجماعة وبيان العذر في تركها، الثاني ما اختاره الطحاوي في مختصره حيث قال يستحب أن يصلي التراويح في بيته إلا أن يكون فقيهاً عظيماً يقتدي به فيكون في حضوره ترغيب لغيره وفي امتناعه تقليل الجماعة وهو رواية عن أبي يوسف كما في الكافي. الثالث: ما صححه في المحيط والخانية واختاره في الهداية وهو قول أكثر المشايخ على ما في الذخيرة وقول الجمهور على ما في الكافي أن إقامتها بالجماعة سنة على الكفاية حتى لو ترك أهل المسجد كلهم الجماعة فقد أساءوا وأثموا وإن أقيمت التراويح بالجماعة في المسجد وتخلف عنها أفراد الناس وصلى في بيته لم يكن مسيئاً لأن أفراد الصحابة يروى عنهم التخلف كابن عمر على ما رواه الطحاوي). وينظر: الاختيار، الموصلي، ج ١، ص ٩٢؛ العناية شرح الهداية، البابرتي، ج ١، ص ٤٦٧؛ بدائع الصنائع، الكاساني، ج ١، ص ٢٧٥.

(٢) صححه العمراني في البيان، ج ٢، ص ٢٧٨، والنووي في المجموع، ج ٤، ص ٣٧. وعبر عنه النووي في الروضة بالأصح، وقيل الأظهر وبه قال الأكثرون. روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط ٢، ١٤٠٥ هـ، المكتب الإسلامي: بيروت، ج ١، ص ٣٣٥؛ وقال في المجموع: وهو المنصوص في البويطي وبه قال أكثر أصحابهم المتقدمين. وعند الشافعية في أصل المسألة ثلاثة أوجه: المذكوران أعلاه، وثالثها: من كان يحفظ القرآن ولا تختل الجماعة بتخلفه، ولم يتعطل المسجد فصلاته في البيت أفضل من صلاته في المسجد ومن فقد بعض ذلك فصلاته في الجماعة أفضل. المجموع، ج ٤، ص ٣٧. وينظر: البيان، ج ١، ص ٢٧٧.

(٣) قال الحنابلة: فعلها في المسجد أفضل جزم به في المستوعب وغيره. وصرح أصحاب أن صلاتها جماعة أفضل ونص عليه في رواية يوسف بن موسى. وصححه ابن مفلح. الفروع، ابن مفلح، ج ١، ص ٤٤٨، المستوعب، السامري، ج ٢، ص ٢٠٦، الإنصاف، الرمادوي، ج ٢، ص ١٢٩.

(٤) قال عيسى بن أبان وبكار بن قتيبة والمزني من أصحاب الشافعي وأحمد بن عمران رحمهم الله تعالى: الجماعة أحب وأفضل وهو المشهور عن عامة العلماء رحمهم الله تعالى وهو الأصح والأوثق. المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٤، وكذا نقل النووي عن ربيعة ومالك وأبي يوسف وآخرين أن الانفراد بها أفضل. المجموع، ج ٤، ص ٤٠.

القول الثاني: الأفضل أداء صلاة التراويح فرادى في البيت وبه قال مالك في إحدى الروايتين^(١) وأبو يوسف^(٢) وبعض الشافعية ورواية عن أحمد^(٣).

الأدلة:

أدلة القول الأول:

أولاً: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمَعَ أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ، وَقَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ

(١) الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق: مشهور آل سلمان، ط ١، ١٤٢٩هـ، دار ابن القيم: الرياض، ج ١، ص ٣٥٩. قَالَ الْمَالِكِيُّ: تَنْدُبُ صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ فِي الْبُيُوتِ قَالَ مَالِكٌ: قِيَامُ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ فِي رَمَضَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ كُلُّ النَّاسِ يَقْوَى عَلَى ذَلِكَ وَنَدَبُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ فِي الْبُيُوتِ مَشْرُوطٌ عَنْدهُمْ بِثَلَاثَةِ قِيُودٍ: أَنْ لَا تَعْطَلَ الْمَسَاجِدَ، وَأَنْ يَنْشُطَ لِفِعْلِهَا فِي بَيْتِهِ، وَلَا يَقْعُدَ عَنْهَا، وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ آفَاقِي بِالْحَرَمَيْنِ، فَإِنْ تَخَلَّفَ شَرَطَ كَانَ فِعْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلَ، وَقَالَ الزَّرْقَانِيُّ: يَكْرَهُ لِمَنْ فِي الْمَسْجِدِ الْإِنْفِرَادُ بِهَا عَنِ الْجَمَاعَةِ الَّتِي يَصِلُونَهَا فِيهِ، وَأَوْلَى إِذَا كَانَ انْفِرَادَهُ يَعْطِلُ جَمَاعَةَ الْمَسْجِدِ، وَاخْتَلَفُوا فِيهَا إِذَا صَلَّاهَا فِي بَيْتِهِ هَلْ يَصْلِيهَا وَحْدَهُ أَوْ مَعَ أَهْلِ بَيْتِهِ؟ قَوْلَانِ، قَالَ الزَّرْقَانِيُّ: لَعَلَّهُمَا فِي الْأَفْضَلِيَّةِ سَوَاءٌ. التَّاجُ وَالْإِكْلِيلُ، الْعَبْدِيُّ، ج ٢، ص ٧٠؛ حَاشِيَةُ الْعَدَوِيِّ عَلَى شَرْحِ كَفَايَةِ الطَّالِبِ، عَلَى الصَّعِيدِيِّ الْعَدَوِيِّ، ١٤١٢هـ، دار الفكر: بيروت، ج ٢، ص ٥٨٠؛ الشَّرْحُ الْكَبِيرُ لِلدَّرْدِيرِ وَحَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ، ج ١، ص ٣١٥.

(٢) ذكر الطحاوي عن أبي يوسف أنه قال: إن أمكنه أدائه في بيته صلى كما يصلي في المسجد من مراعاة سنة القراءة وأشباهه فيصل في بيته. ينظر: المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٤.

(٣) البيان، العمراني، ج ٢، ص ٢٧٧؛ شرح النووي على مسلم، ج ٦، ص ٣٩؛ فتح الباري، ابن حجر، ج ٤، ص ٢٥٢، قال المرداوي في الإنصاف ج ٢، ص ١٨١: (وعنه في البيت أفضل ذكر هاتين الروايتين الشيخ تقي الدين وأطلقهما في الفروع).

كُتِبَ لَهُ قِيَامُ لَيْلَةٍ ويدل عليه ما روي في حديث أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج لما بقي سبع من شهر رمضان فصلى بهم حتى مضى ثلث الليل ولم يخرج في الليلة السادسة ثم خرج في الليلة الخامسة وصلى بنا حتى مضى شطر الليل فقلنا: لو نفلتنا يا رسول الله، فقال عليه الصلاة والسلام: "من صلى مع الإمام حتى ينصرف كتب الله له ثواب تلك الليلة". ثم خرج في الليلة الرابعة وصلى بنا حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح، يعني السحر^(١).

وجه الاستدلال: الجماعة سنة في التراويح بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٢)؛ لأنها شرعت في جماعة^(٣) فالنبي صلى الله عليه وسلم قدر ما صلى من التراويح صلى بجماعة في المسجد، وكذا الصحابة رضي الله عنهم صلّوها بجماعة في المسجد فكان أدائها بالجماعة في المسجد سنة^(٤).

ففي هذا الحديث التصريح بأن صلاة التراويح كانت تصلى في جماعة في المسجد وهذا غاية الإثبات لصلاة التراويح في المسجد جماعة.

ثانياً: ما ورد من جمع عمر - رضي الله عنه - للناس في صلاة التراويح على إمام واحد، قال في البدائع^(٥): (وعمر - رضي الله عنه - في خلافته استشار الصحابة أن يجمع الناس على قارئ واحد فلم يخالفوه،

(١) سبق تخريج الحديث حاشية (٢٤).

(٢) ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٥؛ نهاية المحتاج، الرملي، ج ٢، ص ١٢٦.

(٣) الاختيار، الموصلي، ج ١، ص ٩٣.

(٤) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٥.

(٥) الكاساني، ج ١، ص ٢٩٨، وأثر عمر سبق تخريجه .

فجمعهم على أبي بن كعب)، واستنبط عمر ذلك من تقرير النبي - صلى الله عليه وسلم - من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كره ذلك لهم، فإنما كرهه خشية أن يفرض عليهم، فلما مات النبي - صلى الله عليه وسلم - حصل الأمن من ذلك ورجح عند عمر ذلك، لما في الاختلاف من افتراق الكلمة، ولأن الاجتماع على واحد أنشط لكثير من المصلين^(١).

ثالثاً: لإجماع الصحابة - رضي الله عنهم - وإجماع أهل الأمصار بعدهم^(٢)، قال في المجموع^(٣): (صلاة التراويح جماعة أفضل من الانفراد لإجماع الصحابة وإجماع أهل الأمصار على ذلك). قال النووي^(٤): كما فعله عمر بن الخطاب والصحابة رضي الله عنهم^(٥) واستمر عمل المسلمين عليه؛ لأنه من الشعائر الظاهرة فأشبهه صلاة العيد، قال في الإنصاف: ^(٦) وعليه العمل في كل عصر ومصر.

أدلة القول الثاني:

أولاً: روى زيد بن ثابت قال: "احتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم -

(١) فتح الباري، ابن حجر، ج٤، ص٢٥٢.

(٢) ينظر: بدائع الصنائع، الكاساني، ج٢، ص٢٧٥؛ البيان، العمراني، ج٢، ص٢٧٧؛

المغني، ابن قدامة، ج١، ص٤٥، نهاية المحتاج، ج٢، ص١٢٦.

(٣) النووي، ج٤، ص ٣٨ نقلاً عن أبي العباس وأبي إسحق :

(٤) شرح النووي على مسلم، ج٦، ص ٣٩..

(٥) قال أحمد: كان علي وجابر وعبد الله - رضي الله عنهم - يصلونها في الجماعة.

المغني، ج١، ص٤٥٦.

(٦) ج٢، ص١٨١.

وسلم - حُجْبِرَةٌ بِخَصْفَةٍ^(١) أَوْ حَصِيرٍ فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يُصَلِّي فِيهَا - قَالَ - فَتَتَّبَعِ إِلَيْهِ رِجَالٌ وَجَاعُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ - قَالَ - ثُمَّ جَاعُوا لَيْلَةً فَحَضَرُوا وَأَبْطَأَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - عَنْهُمْ - قَالَ - فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْهِمْ فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ وَحَصَبُوا الْبَابَ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - مُغَضَّبًا. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - « مَا زَالَ بِكُمْ صَنِيعُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيَكْتُبُ عَلَيْكُمْ فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنَّ خَيْرَ صَلَاةٍ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ الْمَكْتُوبَةُ »^(٢).

وجه الاستدلال: عملاً بعموم قوله - صلى الله عليه وسلم - : " أفضل صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة "؛ فهو لم يفرق بين صلاة التراويح وغيرها. وأجيب عن هذا الاستدلال بأن قيام رمضان مستثنى من الحديث، لفعله صلى الله عليه وسلم إِيَّاهُ في المسجد وبيان العذر في تركه، ثُمَّ فعل الخلفاء الراشدين بعده؛ إذ لا يُخْتَارُ المفضل ويُجمعون عليه^(٣) والمقصود به النوافل التي ليس لها سبب، ولا وقت معين^(٤).

ثانياً: لأن أفراد الصحابة والسلف روي عنهم التخلف^(٥).

وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ مَا أوردته ابن نجيم بقوله: (وَأَمَّا مَنْ تَخَلَّفَ مِنْ

(١) أي: اقتطع موضعاً حجَّره عن غيره، أو لهذه العبادة عن غيرها، والحجر: المنع، ومنه سميت الحجرة، وحجيرة بتصغيرها، والخصفة والحصير بمعنى، والخصف: ما صنع من خوص المقل والنخل، إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض اليحصبي، ج ٣، ص ٨٤؛ قال النووي الحجيرة بضم الحاء تصغير حجرة، ومعنى احتجر حجرة أي: حوط موضعاً من المسجد بحصير ليستريحه ليصلي فيه ولا يمر بين يديه مار ولا يتلهوس بغيره ويتوفر خشوعه وفراغ قلبه. شرح النووي على مسلم ج ٦، ص ٦٩.

(٢) رواه مسلم، باب استحباب صلاة النافلة في بيته، ح ٧٨١، ج ١، ص ٥٣٩.

(٣) البحر الرائق، ابن نجيم، ج ٢، ص ٧٣ وينظر: فتح القدير، ابن الهمام، ج ١، ص ٤٦٨.

(٤) البيان، العمراني، ج ٢، ص ٢٧٨.

(٥) ذكر أن الطحاوي رواه عن ابن عمر وعروة ونقل عن القاسم وإبراهيم ونافع وسالم. فتح القدير، ابن الهمام، ج ١، ص ٤٦٨.

الصَّحَابَةُ فإِذَا لَعِذْرٍ أَوْ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ فِي اجْتِهَادِهِ وَهُوَ مُعَارِضٌ بِمَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ وَهُوَ اتِّفَاقُ الْجَمِّ الْغَفِيرِ عَلَى خِلَافِهِ^(١).

الترجيح:

القيام مع الناس في رمضان في المسجد أفضل من الصلاة في البيوت؛ لأنها سنة لا ينبغي تضييعها، وهو مما سنه عمر بن الخطاب وجمعهم عليه، قال - صلى الله عليه وسلم - : " عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ "^(٢).

المبحث الثالث: عدد ركعات التراويح:

اختلف الفقهاء في عدد ركعات التَّراويح على أقوال:

القول الأول: عدد ركعات التَّراويح عشرون ركعة، بعشر تسليمات، وبه قال جمهور الفقهاء من الحنفية^(٣)، والشافعية^(٤) والحنابلة^(٥) والمالكية^(٦) وبه قال الثوري^(٧) ونقل عن جمهور العلماء^(٨).

(١) البحر الرائق ج ٢، ص ٧٣.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٤؛ حاشية رد المختار على الدر المختار، ابن عابدين، ج ٢، ص ٤٥.

(٤) الحاوي الكبير، علي بن محمد الماوردي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية: بيروت، ج ٢، ص ٢٧٤؛ المجموع، النووي، ج ٤، ص ٣٧؛ البيان، العمراني، ج ٢، ص ٢٧٨؛ أسنى المطالب، الأنصاري، ج ١، ص ٥٦٨.

(٥) كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٥؛ الإنصاف، المرداوي، ج ٢، ص ١٨٠؛ الممتع في شرح المقنع، زين الدين المنجي التتوخي، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، ط ١، ١٤١٨هـ، النهضة الحديثة: مكة المكرمة، ج ١، ص ٥٢٠.

(٦) الشرح الكبير، الدردير، ج ١، ص ٣١٥.

(٧) المغني، ابن قدامة، ج ١، ص ٤٥٦.

(٨) روي عن علي وشثير بن شكل وابن أبي مليكة والحاتر الهمداني وأبي البخري وهو قول جمهور العلماء وبه قال الكوفيون والشافعي وأكثر الفقهاء. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، يوسف بن عبدالله بن عبدالبر، تحقيق: سالم عطا، محمد معوض، ط ١، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية: بيروت، ج ٢، ص ٦٩. وينظر: المجموع، النووي، ج ٤، ص ٣٨.

أدلة القول الأول:

الدليل الأول: الآثار عن الصحابة والتابعين:

١- عن السائب بن يزيد^(١) قال: كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في شهر رمضان بعشرين ركعة - قال - وكانوا يقرءون بالمئين، وكانوا يتوكلون على عصيهم في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه من شدة القيام^(٢).

٢- عن يزيد بن رومان^(٣) أنه قال: (كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة)^(٤).

٣- عن شتير بن شكل^(٥): أنه كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر^(٦).

(١) السائب بن يزيد بن سعيد أبو عبدالله وأبو يزيد الكندي المدني له نصيب من صحبة ورواية توفي سنة ٩٤هـ وقيل ٩١هـ ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج ٣، ص ٤٣٧.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي، ج ٢، ص ٤٩٦؛ معرفة السنن والآثار، البيهقي، ج ٤، ص ٤٢ عن السائب بن يزيد قال: "كنا نقوم في زمان عمر بن الخطاب بعشرين ركعة والوتر"، قال في المجموع، ج ٤، ص ٣٨: (واحتج أصحابنا بما رواه البيهقي وغيره بالإسناد الصحيح).

(٣) يزيد بن رومان المدني روى عن عروة وجماعة، وقيل: إنه قرأ على ابن عباس وهو من شيوخ نافع في القراءة توفي سنة ١٣٠هـ. العبر في خبر من غبر، ج ١، ص ١٧١.

(٤) قال النووي في المجموع، ج ٤، ص ٣٨: (رواه مالك في الموطأ عن يزيد بن رومان، ورواه البيهقي لكنه مرسل فان يزيد بن رومان لم يدرك عمر). ينظر: الموطأ، ج ٢٥٢، ص ١١٥؛ سنن البيهقي، ج ٤٣٩٣، ص ٢، ج ٤٩٦.

(٥) شتير بن شكل العبسي الكوفي مخضرم روى عن أبيه. أسماء المخضرمين من الرجال، ج ١، ص ١.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ٣٩٢.

٤- كَانَ أَبِي بَنُ كَعْبٍ يُصَلِّي بِالنَّاسِ فِي رَمَضَانَ بِالْمَدِينَةِ عِشْرِينَ رَكْعَةً وَيُوتِرُ بِثَلَاثٍ^(١).

٥- أَنَّ عَلِيًّا أَمَرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِهِمْ فِي رَمَضَانَ عِشْرِينَ رَكْعَةً^(٢).

٦- أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَمَرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِهِمْ عِشْرِينَ رَكْعَةً^(٣).

وجه الاستدلال: من الآثار السابقة: قيام الناس في زمان عمر - رضي الله عنه - بعشرين ركعة، وجمع عمر الناس على هذا العدد من الركعات، دليل على علمه وإقراره بذلك، بل ورد في رواية ابن أبي شيبه أمره - رضي الله عنه - بصلاتها عشرين ركعة، وكذلك ورد الأمر عن علي - رضي الله عنه - فتكون سنة الخلفاء الراشدين.

واعترض على وجه الاستدلال من هذه الآثار من وجهين:

الوجه الأول: أنه ثبت عن عمر - رضي الله عنه - الأمر بإحدى عشرة ركعة^(٤)، وأمره موافق لفعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الذي في حديث عائشة من عدم زيادته على إحدى عشرة، وأجيب عنه من جهتين:

الأولى: يحتمل أن يكون عمر أمرهم بإحدى عشرة ركعة، وأمرهم مع ذلك بطول القراءة، يقرأ القارئ بالمتين في الركعة؛ لأن التطويل في القراءة أفضل الصلاة، فلما ضعف الناس عن ذلك أمرهم بثلاث وعشرين ركعة على

(١) مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق.

(٤) رواه مالك في الموطأ، ح ٢٥١، ج ١، ص ١١٥؛ والبيهقي في سننه الكبرى، ح ٤٣٩٢،

ج ٢، ص ٤٩٦.

وجه التخفيف عنهم من طول القيام، واستدرك بعض الفضيلة بزيادة الركعات^(١).

الثاني: تضعيف هذه الرواية، قال ابن عبد البر^(٢): (هكذا قال مالك في هذا الحديث: "إحدى عشرة ركعة"، وغير مالك يخالفه فيقول في موضع "إحدى عشرة ركعة" "إحدى وعشرين"، ولا أعلم أحدا قال في هذا الحديث: "إحدى عشرة ركعة" غير مالك والله أعلم، إلا أنه يحتمل أن يكون القيام في أول ما عمل به عمر بإحدى عشرة ركعة، ثم خفف عليهم طول القيام ونقلهم إلى إحدى وعشرين ركعة يخففون فيها القراءة ويزيدون في الركوع والسجود، إلا أن الأغلب عندي في إحدى عشرة ركعة الوهم)، وقال أيضا: (وقد روى مالك عن يزيد بن رومان قال: "كان الناس يقومون في زمن عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة"، وهذا كله يشهد بأن الرواية بإحدى عشرة ركعة وهم وغلط وأن الصحيح ثلاث وعشرون)^(٣)، ونفى الزرقاني^(٤) حكم ابن عبد البر بوهم الرواية فقال: (ولا وهم مع أن

(١) المنتقى شرح موطأ مالك، سليمان بن خلف الباجي، طبعة مصورة من ط ١٣٣٢هـ، دار الكتاب العربي: بيروت، ج ١، ص ٢٠٨.

(٢) الاستذكار، ج ٢، ص ٦٨.

وابن عبد البر هو يوسف بن عمر النمري يكنى بأبي عمر، المالكي، شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها في وقته، له كتب كثيرة منها: "التمهيد" و"الاستذكار" و"الاستيعاب". شجرة النور الزكية، ص ١١٩، محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ج ١٥، ص ٤٩٨.

(٣) الاستذكار، ابن عبد البر، ج ٢، ص ٦٩.

(٤) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، ج ١، ص ٣٤١.

والزرقاني هو أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي، فقيه مالكي، خاتمة المحدثين بمصر، من كتبه: شرح موطأ مالك. الأعلام، ج ٦، ص ١٨٤.

الجمع بالاحتمال الذي ذكره قريب وبه جمع البيهقي^(١) أيضاً، وقوله: "إن مالكا انفرد به" ليس كما قال، فقد رواه سعيد بن منصور من وجه آخر. فقال: إحدى عشرة كما قال مالك).

الوجه الثاني: أن فعل عمر - رضي الله عنه - على القول بثبوته مخالف لفعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - وصلاته بإحدى عشرة ركعة^(٢).

ويجاب عن ذلك من وجهين:

الوجه الأول: بأن فعل الخلفاء الراشدين يعد أيضاً من السنة، قال في فتح القدير: (روى البيهقي في المعرفة عن السائب بن يزيد قال: "كنا نقوم في زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بعشرين ركعة والوتر"، قال النووي في الخلاصة: إسناده صحيح، وفي الموطأ رواية بإحدى عشرة، وجمع بينهما بأنه وقع أولاً ثم استقر الأمر على العشرين فإنه المتوارث، فتحصل من هذا كله أن قيام رمضان سنة إحدى عشرة ركعة بالوتر في جماعة فعله - صلى الله عليه وسلم -، ثم تركه لعذر، أفاد أنه لولا خشية ذلك لواظبت بكم، ولا شك في تحقق الأمن من ذلك بوفاة صلى الله عليه وسلم فيكون سنة، وكونها عشرين سنة الخلفاء الراشدين، وقوله صلى الله عليه وسلم: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين" ندب إلى سننهم^(٣).

(١) أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، الإمام الحافظ، حسن التصنيف، من مصنفاته:

السنن الكبرى، الخلاف، مناقب الشافعي، توفي سنة ٤٥٨هـ. ينظر: طبقات

الشافعية، السبكي، ج ٤، ص ٨؛ طبقات الشافعية، ابن قاضي شعبة، ج ١، ص ٢٢٥.

(٢) حكم التراويح، الهاشم، ص ٤٦.

(٣) ابن الهمام، ج ٢، ص ٤٦٨.

الوجه الثاني: كان قيام النبي - صلى الله عليه وسلم - بالليل في رمضان وغير رمضان إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة ركعة، لكن كان يصلّيها طوالاً، فلمّا كان ذلك يشقّ على الناس قام بهم أبيّ بن كعب في زمن عمر بن الخطاب عشرين ركعة، يُوتر بعدها، ويُخفّف فيها القيام، فكان تضعيف العدد عوضاً عن طول القيام. وكان بعض السلف يقوم أربعين ركعة فيكون قيامها أخف، ويوتر بعدها بثلاث. وكان بعضهم يقوم بست وثلاثين ركعة يُوتر بعدها^(١).

الدليل الثاني: الإجماع، قال في البدائع^(٢): (جمع عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان على أبيّ بن كعب - رضي الله تعالى عنه - فصلّى بهم عشرين ركعة، ولم ينكر عليه أحد فيكون إجماعاً منهم على ذلك). وقال الدسوقي^(٣): (كان عليه عمل الصحابة والتابعين)، وقال ابن عابدين^(٤) وابن نجيم^(٥): (عليه عمل الناس شرقاً وغرباً)، وقال

(١) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، ج ٢، ص ٢٥٥.

(٢) للكاساني، ج ٢، ص ٢٧٥. وينظر: مجموع الفتاوى، ابن تيمية، عناية عامر الجزار، أنور الباز، ط ١، ١٤١٨هـ، العبيكان: الرياض، ج ٢٣، ص ٦٨.

(٣) حاشية الدسوقي، ج ١، ص ٣١٥-٣١٦.

والدسوقي هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد عرفة الدسوقي المالكي، محقق، لم يزل يفتي ويدرس إلى أن توفي، له تأليف عديدة، منها: حاشية على الدردير على المختصر توفي سنة ١٢٣٠هـ. محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، دار الفكر: بيروت، ص ٣٦١-٣٦٢.

(٤) هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الحنفي، فقيه أصولي، من تصانيفه: "حاشية رد المحتار على الدر المختار". الأعلام، ج ٦، ص ٤٢، معجم المؤلفين، ج ٩، ص ٧٧.

(٥) البحر الرائق، ج ٢، ص ٧١؛ حاشية رد المختار، ج ٢، ص ٤٥.

الحنابلة: وهذا في مَظَنَّةِ الشُّهْرَةِ بحضرة الصحابة فكان إجماعاً^(١)، قال في المغني^(٢): (إن عمر - رضي الله عنه - لما جمع الناس على أبي بن كعب كان يصلي لهم عشرين ركعة..... وروى مالك.: كان الناس يقومون في زمن عمر في رمضان بثلاث وعشرين ركعة وعن علي أنه أمر رجلاً يصلي بهم في رمضان عشرين ركعة وهذا كالإجماع). قال في الحاوي^(٣): (جرى به العمل وعليه الناس بمكة).

الدليل الثالث: من المعقول:

١- اختار جمهور العلماء عشرين ركعة؛ لأن صلاة الليل من الطاعات التي كلما زاد فيها زاد الأجر بلا نزاع^(٤).

٢- السر فيه أن الراتبة عشر فضوعفت في رمضان؛ لأنه وقت جدّ وتشمير^(٥).

القول الثاني: السنة في صلاة التراويح سنة وثلاثون ركعة بغير الشفعة والوتر^(٦)، وهو اختيار مالك في المدونة^(٧)، قال: (هو الذي لم يزل عليه

(١) كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٥.

(٢) ابن قدامة، ج ١، ص ٤٥٦.

(٣) الماوردي، ج ١، ص ٢٩١.

(٤) حاشية الروض المربع، النجدي، ج ٢، ص ٢٠١.

(٥) كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٥؛ المبدع، ابن مفلح، ج ٢، ص ٢٠؛ أسنى

المطالب، الأنصاري، ج ١، ص ٥٦٩. ينظر: نهاية المحتاج، الرملي، ج ٢، ص ١٢٦-

١٢٧.

(٦) المنتقى، الباجي، ج ١، ص ٢٠٨؛ الشرح الكبير، الدردير، ج ١، ص ٣١٥، الذخيرة،

القرافي، ج ٢، ص ٤٠٧، مواهب الجليل، الخطاب، ج ٢، ص ٧١.

(٧) المدونة، مالك بن أنس، دار صادر: بيروت، ج ١، ص ٢٢٢؛ المنتقى، الباجي، ج ١،

ص ٢٠٨.

عمل الناس أي بالمدينة بعد عمر بن الخطاب، وقالوا: كره مالك نقصها عمّا جُعِلت بالمدينة^(١).

أدلة القول الثاني:

الدليل الأول: عمل أهل المدينة^(٢)، قال في المنتقى: ^(٣) وهو الذي مضى عليه عمل الأئمة واتفق عليه رأي الجماعة فكان هو الأفضل بمعنى التخفيف، نافع^(٤): أدركت الناس يقومون تسعا وثلاثين ركعة ويوترون منها بثلاث. قال مالك: (وهو الذي لم يزل عليه الناس)، وقال في المجموع: (واحتج بأن أهل المدينة يفعلونها هكذا، وعن نافع قال: أدركت الناس وهم يقومون رمضان بتسع وثلاثين ركعة يوترون منها بثلاث)^(٥)، وقال في المغني: (وتعلق بفعل أهل المدينة فإن صالحا مولى التوأمة قال: أدركت الناس يقومون بإحدى وأربعين ركعة يوترون منها بخمس)^(٦).

(١) وقال المالكية: القيام في رمضان بعشرين ركعة أو بست وثلاثين واسع أي جائز، فقد كان السلف من الصحابة - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - يقومون في رمضان في زمن عمر بن الخطاب - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - في المساجد بعشرين ركعة، ثم يوترون بثلاث، ثمصلُّوا في زمن عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ستاً وثلاثين ركعة غير الشفع والوتر. التاج والإكليل، العبدري، ج ٢، ص ٧١.

(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ج ٢٣، ص ٦٨.

(٣) الباجي، ج ١، ص ٢٠٩.

(٤) نافع أبو عبد الله القرشي مولى ابن عمر وراويته الإمام المفتي الثبت عالم المدينة توفي سنة ١١٧هـ. سير أعلام النبلاء، ج ٥، ص ٩٥، ٩٩.

(٥) النووي، ج ٤، ص ٣٨.

(٦) المجموع، النووي، ج ٤، ص ٣٨؛ المغني، ابن قدامة، ج ١، ص ٤٥٦، مختصر المروزي، ص ٢٠١.

اعترض على هذا الدليل من أربعة أوجه:

الوجه الأول: قال ابن قدامة: (ما رواه صالح فإن صالحا ضعيف ثم لا ندري من الناس الذي أخبر عنهم فلعله قد أدرك جماعة من الناس يفعلون ذلك وليس ذلك بحجة) (١).

الوجه الثاني: لو ثبت أن أهل المدينة كلهم فعلوه، لكان ما فعله عمر وأجمع عليه الصحابة في عصره أولى بالإتباع (٢).

الوجه الثالث: قال الباجي: (وهذا عندي في الجماعات والمساجد ولو استطاع أحد في خاصة نفسه أن يصلي بإحدى عشرة ركعة في كل ركعة بالمئين لكان في كل ركعة بالمئين لكان أفضل وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: "أفضل الصلاة طول القيام)" (٣).

الوجه الرابع: أن هذا خاص بأهل المدينة فقط، قال بعض أهل العلم: إنما فعل هذا أهل المدينة لأنهم أرادوا مساواة أهل مكة؛ فإن أهل مكة يطوفون سبعا بين كل ترويحتين فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات (٤)، قال في المجموع (٥): (قال أصحابنا ليس لغير أهل المدينة أن

(١) المغني، ابن قدامة، ج ١، ص ٤٥٦.

وهو صالح بن نيهان مولى التوأمة بنت أمية بن خلف المدني. تهذيب التهذيب، ج ٤، ص ٣٥٥. قال ابن عدي في الكامل، ج ٤، ص ٥٥: كان شعبة لا يروي عن صالح مولى التوأمة وكان ينهى عنه، وقال مالك: ليس بثقة، وقال ابن معين: ليس بالقوي في الحديث.

(٢) المغني، ابن قدامة، ج ١، ص ٤٥٦، قال الشيخ أبو حامد فعل النبي ص والصحابة رضي الله عنهم أحب إلينا من فعل أهل المدينة.

(٣) المنتقى، ج ١، ص ٢٦٥.

(٤) المغني، ابن قدامة، ج ١، ص ٤٥٦ البيان، العمراني، ج ٢، ص ٢٧٨؛ المصابيح في صلاة التراويح، السيوطي، ص ١٤، وهناك أسباب أخر ذكرها في الحاوي، ج ٢، ص ٢٩١.

(٥) النووي، ج ٤ ص ٣٩ نقلا عن الشامل والبيان وغيرهما. وينظر البيان، العمراني، ج ١، ص ٢٧٨، أسنى المطالب، الأنصاري، ج ١، ص ٥٦٩.

يفعلوا في التراويح فعل أهل المدينة فيصلوها ستاً وثلاثين ركعة؛ لأن لأهل المدينة شرفاً بمهاجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومدفنه بخلاف غيرهم. قال الشافعي: فأما غير أهل المدينة فلا يجوز أن يماروا أهل مكة ولا ينافسوه.

الدليل الثاني: أمرهم بصلاتها ستاً وثلاثين عمر بن عبد العزيز لما في ذلك من المصلحة؛ لأنهم كانوا يطيلون في القراءة الموجبة للملل والسآمة، فأمرهم بتقصير القراءة وزيادة الركعات، والسلطان إذا نهج منهجاً، لا تجوز مخالفته^(١).

القول الثالث: تحريم الزيادة في التراويح على إحدى عشرة ركعة واعتبار الزيادة على ذلك بدعة وهو اختيار الألباني^(٢).
أدلة القول الثالث:

الدليل الأول: قول عائشة - رضي الله عنها - : "مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صلى الله عليه وسلم - يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً"^(٣).

الدليل الثاني: عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال: صلى بنا رسول الله عليه وسلم في شهر رمضان ثمان ركعات، وأوتر، فلما كانت

(١) حاشية العدوي، ج ٣، ص ٤٤١.

(٢) ينظر: صلاة التراويح، الألباني، ص ٢٦-٢٨.

(٣) أخرجه البخاري، باب قيام النبي صلى الله عليه وسلم بالليل في رمضان وغيره، ج ١، ص ٣٨٥، صحيح مسلم، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي صلى الله عليه وسلم، ج ١، ص ٧٣٨، ج ١، ص ٥٠٩.

القابلة اجتمعنا في المسجد ورجونا أن يخرج، فلم نزل فيه حتى أصبحنا، ثم دخلنا، فقلنا: يا رسول الله اجتمعنا البارحة في المسجد ورجونا أن تصلي بنا، فقال: إني خشيت أن يكتب عليكم^(١).

وجه الاستدلال: عنون الألباني لهذين الحديثين بقوله: لم يصل صلى الله عليه وسلم التراويح أكثر من إحدى عشرة ركعة^(٢).

وقال: اقتصاره صلى الله عليه وسلم على الإحدى عشرة ركعة دليل على عدم جواز الزيادة عليها، عدد ركعات قيام الليل إنما هو إحدى عشرة ركعة بالنص الصحيح من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد استمر صلى الله عليه وسلم على هذا العدد طيلة حياته لا يزيد عليه سواء ذلك في رمضان أو في غيره^(٣).

وقد اعترض على وجه الاستدلال من هذه الأحاديث بأنه ليس فيما أورده الألباني - رحمه الله - من الأحاديث ما يدل على أنه صلى الله عليه وسلم صلى الإحدى عشرة ركعة في تلك الليالي، وذلك من عدة وجوه:

(١) قال الألباني: رواه ابن نصر والطبراني في المعجم الصغير وسنده حسن بمأقبلة، وأشار الحافظ في "الفتح" وفي التلخيص" إلى تقويته وعزاه لابن خزيمة وابن حبان (في صحيحيهما) صلاة التراويح، ص ٢١. ينظر: صحيح ابن حبان، محمد بن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ٢، ١٤١٤، مؤسسة الرسالة: بيروت، ج ٦، ص ١٦٩؛ صحيح ابن خزيمة، ج ٢، ص ١٣٨؛ المعجم الصغير، سليمان أحمد الطبراني، ط ١، ١٤٠٥ هـ، المكتب الإسلامي: بيروت، ج ١، ص ٣١٧؛ فتح الباري، ابن حجر، ج ٣، ص ١٢.

(٢) صلاة التراويح، ص ١٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٥.

الوجه الأول: غاية ما يدل عليه حديث عائشة - رضي الله عنها - بيان أعلى عدد وصلت إليه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم - طول عمره، ولم ترد بيان العدد الذي التزمه رسول الله صلى الله عليه وسلم واقتصر عليه في رمضان، كما أنها لم ترد بيان العدد الذي فعله صلى الله عليه وسلم في التراويح مع الجماعة؛ فالاستدلال بحديث عائشة في غير محله^(١).

الوجه الثاني: فعله صلى الله عليه وسلم لا يدل على تحريم الزيادة، وإنما يدل على أفضلية هذا العدد^(٢).

الوجه الثالث: ما ورد في الحديث حكاية لوثر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لعموم صلاته بالليل؛ فعائشة - رضي الله عنها - أجابت بهذا الحديث لسؤال عن وتره صلى الله عليه وسلم^(٣)؛ فعن سعد بن هشام أنه أتى ابن عباس فسأله عن وتر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال ابن عباس ألا أدلك على أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال من قال عائشة. فأتتها فاسألتها ثم انتيتي فأخبرني بردها عليك فانطلقت إليها. فانطلقنا إلى عائشة. قلت يا أم المؤمنين أنبئني عن وتر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقالت: كنا نعد له سواكه وظهوره فيبعثه الله ما شاء أن يبعثه من الليل فيتسوك ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم ينهض ولا

(١) عدد صلاة التراويح، د. إبراهيم الصبيحي، ط ١، ١٤٠٩هـ، مطابع شركات

الصفحات الذهبية: الرياض، ص ٤٠.

(٢) حكم التراويح، الهاشم، ص ٣٢.

(٣) المصدر السابق.

يُسَلِّمُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّيُ النَّاسِعَةَ ثُمَّ يَقْعُدُ فَيَذْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ وَيَدْعُوهُ ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمًا يُسْمِعُنَا ثُمَّ يُصَلِّيُ رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ وَهُوَ قَاعِدٌ فَتِلْكَ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً. - قَالَ - فَاَنْطَلَقْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَحَدَّثَنِي بِحَدِيثِهَا فَقَالَ صَدَقْتُ. ... (١)»

الوجه الرابع: ورد عن عائشة - رضي الله عنها -: ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء قط ودخل بيبي إلا وصلى أربعاً أو ستاً؛ وورد عنها: أنه كان يفتح صلاة الليل بركعتين خفيفتين؛ وورد عن ابن عباس - رضي الله عنه - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ١٣ ركعة، فلو جمعنا ١٣ ركعة مع ٦ ركعات بعد العشاء مع الركعتين يفتح بهما صلاة الليل، لكان مجموع ذلك كله $13 + 6 + 2 = 21$ ركعة، وهو العدد الذي جمع عمر - رضي الله عنه - الناس عليه مع أبي بن كعب، فيكون هذا العدد مستنداً إلى سنة، لا مجرد اختيار عمر - رضي الله عنه - (٢).

الوجه الخامس: حديث جابر - رضي الله عنه - ظاهره نص في أن صلاة التراويح تسع لا إحدى عشرة ركعة؛ لأن ما ورد في الحديث ثمان ركعات، ثم الأصل في اللغة في إطلاق الوتر على ركعة واحدة ولا صارف لهذا الظاهر، فتصير تسعاً (٣).

الوجه السادس: قال ابن باز (٤): (ثبت عن النبي عليه الصلاة والسلام

(١) صحيح مسلم، باب جامع صلاة الليل ومن نام عنه أو مرض، ح ٧٤٦، ج ١، ص ٥١٣.

(٢) التراويح، عطية سالم، ص ٢١، ٢٢.

(٣) عدد صلاة التراويح، الصبيحي، ص ٤٠.

(٤) مجموع فتاوى ابن باز، ج ١١، ص ٣٢٠.

ما يدل على التوسعة في صلاة الليل وعدم تحديد ركعات معينة، وأن السنة أن يصلي المؤمن وهكذا المؤمنة مثنى مثنى، يسلم من كل اثنتين، ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: " صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى". وقال في موضع آخر: (ومن الأمور التي قد يخفى حكمها على بعض الناس: ظن بعضهم أن التراويح لا يجوز نقصها عن عشرين ركعة، وظن بعضهم أنه لا يجوز أن يزداد فيها على إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة، وهذا كله ظن في غير محله؛ بل هو خطأ مخالف للأدلة. وقد دلت الأحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن صلاة الليل موسع فيها، فليس فيها حد محدود لا تجوز مخالفته؛ بل ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة، وربما صلى ثلاث عشرة ركعة، وربما صلى أقل من ذلك في رمضان وفي غيره. ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل قال: "مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى" ولم يحدد ركعات معينة لا في رمضان ولا في غيره، ولهذا صلى الصحابة رضي الله عنهم في عهد عمر - رضي الله عنه - في بعض الأحيان ثلاثا وعشرين ركعة، وفي بعضها إحدى عشرة ركعة، كل ذلك ثبت عن عمر رضي الله عنه وعن الصحابة في عهده. وكان بعض السلف يصلي في رمضان ستا وثلاثين ركعة ويوتر بثلاث، وبعضهم يصلي إحدى وأربعين، ذكر ذلك عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وغيره من أهل العلم، كما ذكر رحمة الله عليه أن الأمر في ذلك واسع^(١).

(١) مجموع فتاوى ابن باز، ج ١٥، ص ١٨.

الدليل الثالث: التزام النبي صلى الله عليه وسلم في السنن الرواتب وغيرها كصلاة الاستسقاء والكسوف عددا معينا من الركعات؛ فكذاك صلاة التراويح لا يجوز الزيادة فيها على العدد المسنون، لاشتراكها مع الصلوات المذكورات في التزامه صلى الله عليه وسلم عددا معينا فيها لا يزيد عليه؛ فمن ادعى الفرق فعليه الدليل، كما أن صلاة التراويح ليست من النوافل المطلقة؛ لأنها صلاة مقيدة بنص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز تعطيل هذا القيد تمسكا بالمطلقات^(١).

ويمكن الاعتراض عليه من وجوه:

الوجه الأول: أن هذا قياس مع الفارق؛ لأن عدد ركعات السنن الرواتب وصلاة الاستسقاء والكسوف ثابت لم يجر فيه خلاف أصلا بخلاف عدد ركعات صلاة التراويح، فقد ثبت في الكتاب والسنة مشروعية الزيادة على إحدى عشرة ركعة.

أما الدليل الأول على إطلاقها فقوله سبحانه وتعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، فأطلق ولم يقيد، ولم يلزم بعدد معين. وقال سبحانه وتعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِثُ آتَاءِ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ﴾ [الزمر: ٩]، فأطلق ولم يقيد.

وقال تعالى: ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [المزمل: ٢]، فأطلق ولم يقيد. وقال سبحانه: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩]، فأطلق ولم يقيد. فدليل الكتاب صريح في عدم الإلزام بعدد معين.

(١) ينظر: صلاة التراويح، الألباني، ص ٢٥-٢٦.

والسنة دلت على هذا قولاً وفعلاً وإقراراً: أما القول فقد وجدنا الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لما سأله السائل - كما في الصحيحين من حديث ابن عمر - عن صلاة الليل كان الجواب من رسول الله صلى الله عليه وسلم: (صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشي أحدكم الفجر فليوتر بواحدة)، فلم يبين له النبي صلى الله عليه وسلم أن صلاة الليل يلزم فيها بإحدى عشرة ركعة، وإنما أطلق له، وثبت في الحديث الصحيح عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: (نَعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ)^(١). وأقوى الأدلة دلالة على عدم الإلزام بإحدى عشرة ركعة ما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما دخل إلى المدينة خاطب أهل المدينة - وهم لم يروه يقوم الليل - خاطبهم بقوله: (أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ)^(٢)، فلو كانت هذه الإطلاقات مقيدة بالفعل فكيف يفهم أهل المدينة في أول لحظة يلقون النبي صلى الله عليه وسلم فيها أنهم مطالبون بإحدى عشرة ركعة؟! وهو يخاطبهم ويقول: (صلوا بالليل والناس نيام) فأطلق لهم، ففهمنا من هذه الأدلة في الكتاب والسنة أن قيام الليل على الإطلاق، ثم جاء فعل النبي صلى الله عليه وسلم فوجدناه على صورتين:

فصورة إحدى عشرة ركعة ترويتها عائشة - رضي الله عنها -، وصورة في الزيادة على إحدى عشرة ركعة يرويها ابن عباس وغيره، وبناءً

(١) صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب فضل قيام الليل، ح ١١٢١، ج ٢، ص ٦١.

(٢) أخرجه الترمذي وابن ماجه، قال الترمذي: حديث صحيح وصححه الألباني. ينظر:

سنن الترمذي، ج ٢٤٥٨، ص ٤٠٢، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب

ما جاء في قيام الليل، ح ١٣٣٤، ج ٢، ص ٣٦٦.

عليه لو قلنا: نحمل المطلق على المقيد من فعله عليه الصلاة والسلام يرد الإشكال: أنحملة على إحدى عشرة ركعة أو على ثلاث عشرة ركعة أو على خمس عشرة ركعة؟ ثم إن مسلك حمل المطلقات على المقيدات في مثل هذا ضعيف ولا يتأتى بحال؛ لأننا لو قلنا بهذا لزمنا أن نقول: إن صلاة النهار المطلقة مقيدة بما ورد؛ لأنه كما قيدت في صلاة الليل تقيد في صلاة النهار، فتعتبر من زاد على ما ورد في صلاة النهار مبتدعاً ولا قائل بذلك. كما أنه لم نجد في عصر القرون المفضلة التي شهد لها بالخيرية إماماً واحداً من الصحابة أو التابعين أو تابعيهم يقول: إن الزيادة على إحدى عشرة ركعة بدعة، والذي يظهر من أدلة الكتاب والسنة وهدي السلف الصالح من هذه الأمة أن الأمر موسّع فيه؛ فقيام الليل في رمضان من النفل المطلق الذي اتفق علماء السلف على أنه لم يعين بعدد والأمر متروك فيه للمتفل بحسب رغبته ونشاطه في فعل الخير، والقرآن دل على عدم اعتبار العدد فللمتجهد أن يصلي ما تيسر له لقوله تعالى: ﴿فَاقْرَأُوا مَا تيسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، قال في المصابيح^(١): (الذي وردت به الأحاديث الصحيحة والحسان والضعيفة الأمر بقيام رمضان والترغيب فيه من غير تخصيص بعدد).

والقول بأن الزيادة على إحدى عشرة ركعة بدعة قول بالاجتهاد، ووجه الاجتهاد: حمل مطلق النص على المقيد، وهذا - كما هو معلوم - ليس من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يقوى على ترك النصوص المطلقة التي هي من كلامه، كقوله: (صلوا بالليل والناس نيام)، وكذلك التي من نص القرآن، فالترام نصوص الكتاب والسنة الواردة أولى من الميل إلى هذا

(١) السيوطي، ص ٩.

الاجتهاد في حمل مطلق الأقوال على المقيد من الأفعال مع ضعفه من جهة أصولية؛ لأن فقه الأصول في حمل المطلق على المقيد أن يكون الأصل دالاً على التقييد، أما إذا كان الأصل دالاً على الإطلاق فإنه لا يقوى حمل المطلق على المقيد في مثل هذا.

الوجه الثاني: قياسه عدم جواز الزيادة في صلاة التراويح على عدم جواز الزيادة في صلاة الكسوف والاستسقاء لا يصح لأمر منها^(١):

١- أنه قياس في العبادات والأصل فيها عدم القياس؛ لأنها مبنية على التوقيف والخطر. وهذا الأصل يشمل الزيادة في التراويح والاستسقاء والكسوف، فهي محكوم عليها بأصل واحد لا اشتراكها فيه، ولا يصح قياس بعضها على بعض؛ لأن القياس إلحاق الفرع بالأصل، لا اشتراكهما في العلة، وهذه العبادات متماثلة لاندراجها تحت أصل معين، ولا دليل لدى القائل باعتبار الاستسقاء والكسوف هي الأصل والتراويح الفرع.

٢- أن قياس المنع من الزيادة في صلاة التراويح على المنع من الزيادة في صلاة الاستسقاء والكسوف لا يدخل تحت مفهوم القياس؛ بل هو قياس معدوم على معدوم، وقياس مفهوم المخالفة للفعل على مفهوم المخالفة للفعل الآخر، فإن كان مفهوم المخالفة للفعل صالحاً لأن يكون دليلاً فقد ثبت للمقيس والمقيس عليه على حد سواء فلا مزية لأحدهما على الآخر، لتساويهما في الدليل؛ والقياس إنما يحتاج إليه إذا عدم الدليل. وإن لم يكن مفهوم المخالفة للأفعال دليلاً فقد دل على منع الزيادة فيهما فلا يصح جعل أحدهما مقيساً والآخر مقيساً عليه.

(١) ينظر: عدد صلاة التراويح، الصبيحي، ص ٥٨، ٦٢.

الوجه الثالث: القياس إذا خالف السنة لا يعتبر، والحكم بعدم مشروعية الزيادة على إحدى عشرة ركعة بدليل القياس على صلاة الكسوف والاستسقاء جاء في مقابل إطلاق حديث: " صلاة الليل مثنى مثنى " الذي يدل على أن صلاة الليل ليس لها عدد معين، وعموم حديث: " أَعْنَى عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ " ^(١) والذي يرغب في كثرة السجود. وهذان الحديثان يدلان بوضوح على أن صلاة الليل غير محدودة العدد، ولا يجوز رد هذه السنن بالقياس.

الوجه الرابع: أغرب الشيخ - رحمه الله - في اعتبار سنن الأفعال مقيدة لسنن الأقوال المطلقة وهذا غير صحيح؛ لأن الأصل في التقيد أنه من خصائص الأقوال، وليس من أوصاف الأفعال، لأن المقيد أقوى من المطلق حيث يلغي إطلاق المطلق ويوجب العمل بالوصف الزائد الوارد في سياقه، ومعلوم عند جمهور سلف الأمة أن الأقوال تقدم على الأفعال عند التعارض؛ فإذا جعلت الأفعال مقيدة للأقوال فإنها بهذا تقدم، وهذا يخالف القاعدة السابقة. والسلف لم يختلفوا في عدم جواز حمل مطلق الأقوال على الأفعال إنما اختلفوا في حمل مطلق الأقوال على مقيدها ^(٢).

الوجه الخامس: أنه لا يوجد تعارض أصلاً بين الأفعال والأقوال؛ لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بعض ما حث عليه ورغب فيه، وليس

(١) صحيح مسلم، باب فضل السجود والحث عليه، ح ١١٢٢، ج ٢، ص ٥٢.

(٢) الإمام أحمد في أحد أقواله لا يجوز حمل المطلق على المقيد بل يجب عنده العمل بكلا الدليلين وهذا مذهب جمهور الحنفية وبعض الشافعية واختار المالكية حمل المطلق على المقيد. ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، ط ٢، ١٣٩٩، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ج ١، ص ٢٦٠.

هذا من التعارض في شيء؛ لأن الفعل بعض مدلول القول وليس مغايراً له ولا معارضاً، والمعارضة تحصل إذا كان الفعل يدل على نقيض مدلول القول كشرّب النبي قائماً مع نهيه عن الشرّب قائماً^(١).

الوجه السادس: تسمية أفعال الرسول نصاً فيه نظر؛ لأن النص عند الأصوليين من أوصاف الأقوال وليس من أوصاف الأفعال^(٢).

الترجيح:

بعد عرض أدلة الأقوال وما ورد عليها من اعتراضات تبين أن القول بعدم جواز الزيادة على إحدى عشرة ركعة في صلاة التراويح مردود؛ لأن العلماء اختلفوا في عددها، ولو ثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لما اختلف فيه العلماء كعدد الوتر والراتب، ويبقى الخلاف في تنازع العلماء في ما هو الأفضل في مقدار القيام في رمضان فقد ثبت أن أبي بن كعب كان يقوم بالناس عشرين ركعة في قيام رمضان ويوتر بثلاث، فرأى كثير من العلماء أن ذلك هو السنة، لأنه أقامه بين المهاجرين والأنصار ولم ينكره منكر، وكانت عشرين على عهد عمر رضي الله عنه، واستمر هذا في عهد السلف الصالح أدركه الأئمة كمالك رحمه الله، والإمام أحمد رحمه الله، وهذا يدل على أن له أصلاً^(٣)، واستحب آخرون تسعة وثلاثين ركعة بناء على أنه عمل أهل المدينة القديم، وقالت طائفة قد ثبت في الصحيح عن عائشة أن النبي: "لم يكن يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة"، وفي رواية: "ثلاث عشرة ركعة".

(١) ينظر: عدد صلاة التراويح، الصبيحي، ص ٥٨، ٦٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ومن المعلوم أن المدينة إلى عهد مالك - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - لم تدخلها بدعة واحدة، ولذلك رأى الإمام مالك أن العمل بقول أهل المدينة حجة إذا كان من الأمور الظاهرة، وقد فصل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة نفيسة في إجماع أهل المدينة.

قال الشافعي: (رأيت الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق، وعنه قال: إن أطالوا القيام وأقلوا السجود فحسن، وأن أكثروا السجود وأخفوا القراءة فحسن، والأول أحب إلي^(١)).

والصواب أن ذلك جميعه حسن كما قد نص على ذلك الإمام أحمد وأنه لا يتوقت في قيام رمضان عدد، فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوقت فيها عددا وحينئذ، فيكون تكثير الركعات وتقليلها، بحسب تطويل القراءة وتخفيفها فحيث يطيل القراءة تقل عدد الركعات وإذا خفف القراءة كثر عدد الركعات، فإن النبي كان يطيل القيام بالليل، ثبت في الصحيح أنه كان يقرأ في الركعة بالبقرة والنساء وآل عمران^(٢)، فكان طول القيام يغني عن تكثير الركعات وأبى بن كعب لما قام بهم - وهم جماعة واحدة - لم يمكن أن يطيل بهم القيام، فكثر الركعات ليكون ذلك عوضا عن طول القيام، وجعلوا ذلك ضعف عدد ركعاته، فانه كان يقوم بالليل إحدى عشرة ركعة، أو ثلاث عشرة، ثم بعد ذلك كان الناس بالمدينة ضعفوا عن طول القيام فكثر الركعات حتى بلغت تسعا وثلاثين^(٣)، وقال الشوكاني^(٤): (قصر الصلاة المسماة بالتراويح على عدد معين وتخصيصها بقراءة مخصوصة لم يرد به سنة)، قال ابن تيمية: (ما أن نفس قيام رمضان لم يوقت النبي فيه عددا معينا، بل كان هو

(١) فتح الباري، ابن حجر، ج ٤، ص ٢٥٣.

(٢) ينظر: صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تطويل القراءة في الصلاة، ج ٢، ص ١٨٦.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى، ج ٢٣، ص ٦٨.

(٤) الشوكاني هو: أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الخولاني، الصنعاني مفسر، محدث، فقيه، أصولي، منطقي. ولد بهجرة شوكان، نشأ بصنعاء وولي القضاء. من تصانيفه: "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول"، "الدر النضيد في إخلاص التوحيد"، "فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير". ينظر: الأعلام، ج ٦، ص ٢٩٨؛ معجم المؤلفين، ج ١١، ص ٥٣.

صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة، لكن كان يطيل الركعات فلما جمعهم عمر على أبي بن كعب كان يصلى بهم عشرين ركعة ثم يوتر بثلاث وكان يخف القراءة بقدر ما زاد من الركعات؛ لأن ذلك أخف على المأمومين من تطويل الركعة الواحدة، ثم كان طائفة من السلف يقومون بأربعين ركعة ويوترون بثلاث، وآخرون قاموا بست وثلاثين وأوتروا بثلاث، وهذا كله سائغ فكيفما قام في رمضان من هذه الوجوه فقد أحسن)، وقال أيضا: (وكان النبي قيامه بالليل هو وتره يصلى بالليل في رمضان وغير رمضان إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة، لكن كان يصليها طويلا فلما كان ذلك يشق على الناس قام بهم أبي بن كعب في زمن عمر بن الخطاب عشرين ركعة يوتر بعدها ويخفف فيها القيام فكان تضعيف العدد عوضا عن طول القيام وكان بعض السلف يقوم أربعين ركعة فيكون قيامها أخف ويوتر بعدها بثلاث، وكان بعضهم يقوم بست وثلاثين ركعة يوتر بعدها).

واللهي الأكمل والأفضل والأعظم أجرا إتباع هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاقتصار على إحدى عشرة ركعة، فهي الثابتة في حديث أم المؤمنين عائشة، وإن زاد إلى ثلاث عشرة ركعة فلا حرج؛ فإنها سنة كما في الحديث الآخر، وكذلك إلى خمس عشرة ركعة، كما هو حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنه - في السنن، فكل على سنةٍ وخير، ولا يجوز اعتبار الزيادة على الإحدى عشرة ركعة بدعة.

المبحث الثالث: قسار القراءة وختم القرآن الكريم في التراويح:

المطلب الأول: مقدار القراءة في كل ركعة في التراويح:

قراءة القرآن في التراويح مستحب باتفاق أئمة المسلمين، بل من أجل مقصود التراويح قراءة القرآن فيها لسمع المسلمون كلام الله. فإن شهر

رمضان فيه نزل القرآن، وفيه: "كَانَ جِبْرِيلُ يُدَارِسُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقُرْآنَ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدَ النَّاسِ، وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ فَيُذَارِسُهُ الْقُرْآنَ" (١).

وكان من هدي النبي صلى الله عليه وسلم التطويل في القراءة في التَّراويح، كما ثبت عن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - قال: قمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة ثلاث وعشرين في شهر رمضان إلى ثلث الليل الأول ثم قمنا معه ليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل ثم قام بنا ليلة سبع وعشرين حتى ظننا أن لا ندرك الفلاح قال: وكنا ندعو السحور (الفلاح) (٢)، وسئلت عائشة رضي الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان؟ فقالت: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشر ركعة، يصلي أربعا فلا تسل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعا فلا تسل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثا (٣).

وجه الاستدلال: يلاحظ من خلال هذه الأحاديث أن من هدي النبي صلى الله عليه وسلم التطويل في صلاة التراويح، ذكر في لطائف المعارف (٤) بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل القراءة في قيام رمضان بالليل أكثر من

(١) مجموع الفتاوى، ج ٢٣، ص ٧٤

(٢) سبق تخريجه حاشية (٦٧).

(٣) رواه البخاري ومسلم، صحيح البخاري، باب كان النبي صلى الله عليه وسلم تتام عينه ولا ينام قلبه، ج ٣٣٧٦، ج ٣، ص ١٣٠٨؛ صحيح مسلم، باب صلاة الليل وعدد ركعات النبي، ج ٧٣٨، ج ١، ص ٥٠.

(٤) ابن رجب، دار الجيل: بيروت، ص ٣١٦-٣١٨.

غيره وقد صلى معه حذيفة ليلة في رمضان قال: " فقرأ بالبقرة ثم النساء ثم آل عمران لا يمر بآية تخويف إلا وقف وسأل فما صلى الركعتين حتى جاءه بلال فأذنه بالصلاة" (١)، وكذلك هذا هو حال الصحابة رضوان الله عليهم والتابعين كانوا يطيلون القراءة في صلاة التراويح، فعن الأعرج يقول: (ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان قال: وكان القارئ يقرأ سورة البقرة في ثمان ركعات، فإذا قام بها في اثنتي عشرة ركعة رأى الناس أنه قد خفف) (٢)، وعن السائب بن يزيد قال: أمر عمر أبي بن كعب وتميمًا الداري (٣) أن يقوموا للناس في رمضان بإحدى عشرة ركعة فكان القارئ يقرأ بالمتئين، حتى كنا نعتمد على العصي من طول القيام فما كنا ننصرف إلا في فروع الفجر) (٤)، وعن عبد الله بن أبي بكر قال: (سمعت أبي يقول: كنا ننصرف في رمضان فنستعجل الخدم بالطعام مخافة فوت الفجر) (٥)، وروي أن عمر جمع ثلاثة قراء فأمر أسرعهم قراءة أن يقرأ بالناس ثلاثين

(١) أخرجه الإمام أحمد و النسائي. ينظر: مسند أحمد، ٢٣٤٤٧، ج ٥، ص ٤٠٠؛ سنن النسائي، ج ١٣٧٧، ج ١، ص ٤٣٣

(٢) رواه مالك في الموطأ، ج ٢٥٣، ج ١، ص ١١٥؛ سنن البيهقي، ج ٤٤٠١، ج ٢، ص ٤٩٧ وصححه العلامة الألباني في تخريجه لمشكاة المصابيح ٤٠٨/١.

(٣) تميم الداري أبو رقية تميم بن أوس بن خارجة اللخمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفد تميم الداري سنة تسع فأسلم وكان عابدا تلاء لكتاب الله عن ابن سيرين قال جمع القرآن على عهد رسول الله أبي وعثمان وزيد وتميم الداري. ينظر: سير أعلام النبلاء ج ٢/ص ٤٤٢، ٤٤٥.

(٤) رواه مالك في الموطأ والبيهقي بإسناد صحيح. المجموع، ج ٤، ص ٣٢. وصححه العلامة الألباني في تخريجه لمشكاة المصابيح، ج ١، ص ٤٠٨. ينظر: الموطأ ج ٢٥١، ج ١، ص ١١٥، سنن البيهقي ج ٤٣٩٢، ج ٢، ص ٤٩٦.

(٥) رواه مالك بسند صحيح كما قال العلامة الألباني في تخريجه لمشكاة المصابيح ج ١، ص ٤٠٨. ينظر الموطأ ج ٢٥٤، ج ١، ص ١١٦.

وأوسطهم بخمس وعشرين وأبطأهم بعشرين، ثم كان في زمن التابعين يقرؤون بالبقرة في قيام رمضان في ثمان ركعات فإن قرأ بها في اثنتي عشرة ركعة رأوا أنه قد خفف^(١).

أقوال الفقهاء في قدر القراءة في التراويح.

اختلف الفقهاء في حق قدر القراءة على أربعة أقوال:

الأول: قال بعض الحنفية: يقرأ مقدار ما يقرأ في صلاة المغرب^(٢).

تحقيقاً لمعنى التخفيف؛ لأن النوافل مبنية على التخفيف - خصوصاً بالجماعة - فالنوافل أخف من المكتوبة فيعتبر بأخف المكتوبات قراءة وهي المغرب^(٣).

الثاني: قال بعض الحنفية: يقرأ مقدار ما يقرأ في العشاء؛ لأنها تبع للعشاء^(٤).

الثالث: نقل عن متأخري الحنفية أنهم كانوا يُفتون بثلاث آياتٍ قصارٍ أو آيةٍ طويلةٍ حتى لا يملَّ القوم ولا يلزم تعطيلها، فإن الحسن روى عن أبي حنيفة أنه إن قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيء، فإذا كان هذا في المكتوبة فالنافلة أولى. وفي التجنيس ثم بعضهم اعتادوا قراءة: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) في كل ركعة وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل

(١) ينظر: مختصر قبام الليل، المروزي، ص ١٧٩-١٨٠.

(٢) المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٦؛ بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٦ العناية، البابرتي، ج ١، ص ٤٦٩.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

إلى آخر القرآن وهذا حسن؛ لأنه لا يشتبه عليه عدد الركعات ولا يشتغل قلبه بحفظها فيتفرغ للتدبر والتفكير^(١).

الرابع: قال أحمد لبعض أصحابه وكان يصلي بهم في رمضان: هؤلاء قوم ضعفى اقرأ خمسا ستا سبعا، قال: فقرأت فختمت ليلة سبع وعشرين. وورد أن الذي أمره عمر أن يصلي بالناس كان يقرأ خمس آيات، ست آيات^(٢).

وقال أحمد رحمه الله: يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يخف على الناس ولا يشق عليهم، ولا سيما في الليالي والأمر على ما يحتمله الناس.

وذكر الحنابلة أنه لا يستحب النقصان عن ختمة في الشهر لسمع الناس جميع القرآن؛ لأن في سماع جميعه اتعاضا بمواعظه، وتدبرا بآياته، ولا يزيد على ختمة كراهية المشقة على من خلفه، والتقدير بحال الناس أولى فإنه لو اتفق جماعة يرضون بالتطويل ويختارونه كان أفضل، كما روى أبو ذر قال: قمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى خشينا أن يفوتنا الفلاح يعني السحور، وقد كان السلف يطيلون الصلاة حتى قال بعضهم: كانوا إذا انصرفوا يستعجلون خدمهم بالطعام مخافة طلوع الفجر وكان القارئ يقرأ بالمائتين^(٣).

(١) البحر الرائق، ابن نجيم، ج ٢، ص ٧٤.

(٢) لطائف المعارف ص ١٨٠؛ مختصر قيام الليل، المروزي، ص ٢٠٣.

(٣) التذكرة، ابن عقيل، ص ٦٦؛ المغني، ج ١، ص ٤٥٧؛ مطالب أولى النهى، الرحيباني،

ج ١، ص ٥٦٥.

قال في لطائف المعارف^(١): وكلام الإمام أحمد يدل على أنه يراعي في القراءة حال المأمومين، فلا يشق عليهم. وقاله أيضا غيره من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم. وقد روي عن أبي ذر - رضي الله عنه -: (أن النبي صلى الله عليه وسلم قام بهم ليلة ثلاث وعشرين إلى ثلث الليل وليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل فقالوا له: لو نفلتنا بقية ليلتنا، فقال: إن الرجل إذا صلى مع الإمام حتى ينصرف كتب له بقية ليلته)^(٢)، وهذا يدل على أن قيام ثلث الليل ونصفه يكتب به قيام ليلة، لكن مع الإمام. وكان الإمام أحمد يأخذ بهذا الحديث ويصلي مع الإمام حتى ينصرف، ولا ينصرف حتى ينصرف الإمام. وقال بعض السلف: من قام نصف الليل فقد قام الليل.. ..، ومن أراد أن يزيد في القراءة يطيل وكان يصلي لنفسه فليطول ما شاء كما قاله النبي صلى الله عليه وسلم. وكذلك من صلى بجماعة يرضون بصلاته..... وسئل الإمام أحمد عما روي عن عمر كما تقدم ذكره في السريع القراءة و البطيء^(٣) فقال: في هذا مشقة على الناس ولا سيما في هذه الليالي القصار، وإنما الأمر على ما يحتمله الناس.

فإن وجد من المصلين من يحتمل التطويل في القراءة في التراويح فأمر حسن، فإن لم يوجد ختموا المصحف مرة واحدة، وإلا فإنه لا يجوز لأئمة

(١) ابن رجب، ص ١٨٠.

(٢) سبق تخريجه حاشية (٢٤) .

(٣) مصنف عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٣، ١٤١٢هـ، المكتب الإسلامي: بيروت، ج ٤، ص ٢٦١. أمر عمر بثلاثة قراء يقرؤون في رمضان فأمر أسرعهم أن يقرأ بثلاثين آية وأمر أوسطهم أن يقرأ بخمس وعشرين وأمر أدناهم أن يقرأ بعشرين

المساجد أن يخففوا القراءة تخفيفاً شديداً، لأن هذا يخل بمقصد الشارع الحكيم من شرعية صلاة التراويح، وأقل ما يقرأ كما قال الإمام أحمد: اقرأ خمساً، ستاً، سبعاً.

الخامس: روى الحسن عن أبي حنيفة - رحمهما الله - أن الإمام يقرأ في كل ركعة عشر آيات وهو الأحسن^(١) والصحيح^(٢) عند الحنفية؛ لأن فيه تخفيفاً على الناس وتحصل به السنة، إذ السنة أن يختم القرآن مرة في التراويح وذلك فيما قاله أبو حنيفة؛ لأن عدد ركعات التراويح في جميع الشهر ستمائة وعدد آي القرآن ستة آلاف وشيء فإذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل به الختم فيها^(٣).

وذكر الباجي أن عمر بن عبد العزيز أمر في أيامه أن يقرأ في كل ركعة بعشر آيات وكره مالك أن ينتقص من ذلك وتر القراءة وهو الذي مضى عليه الأئمة واتفق عليه رأي الجماعة فكان هو الأفضل بمعنى التخفيف، وذكر بعضهم أن هذا في الآيات الطوال ويزيد على ذلك في الآيات الخفاف^(٤).

(١) المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٦.

(٢) البحر الرائق، ابن نجيم، ج ٢، ص ٧٤؛ قال في حاشية رد المحتار، ج ٢، ص ٤٦: وصححه في الخانية وغيرها وعزاه في الهداية إلى أكثر المشايخ وفي الكافي إلى الجمهور وفي البرهان وهو المروي عن أبي حنيفة والمنقول في الآثار.

(٣) العناية، البابرتي، ج ١، ص ٤٦٩. ينظر: مختصر قيام الليل، المروزي، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) ينظر: المنتقى، ج ١، ص ٢٠٩.

وسئل إسحاق بن راهوية^(١) كم يقرأ في قيام شهر رمضان؟ فلم يرخص في دون عشر آيات، فقل له: إنهم لا يرضون، فقال: لا رضوا، فلا تؤمنهم إذا لم يرضوا بعشر آيات من البقرة، ثم إذا صرت إلى الآيات الخفاف فبقدر عشر آيات من البقرة، يعني في كل ركعة، وكذلك كره مالك أن يقرأ دون عشر آيات^(٢).

السادس: يقرأ في كل ركعة من عشرين إلى ثلاثين آية^(٣)، أصله ما روي عن عمر رضي الله عنه أنه دعا ثلاثة من الأئمة واستقرأهم فأمر أحدهم أن يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية وأمر الآخر أن يقرأ في كل ركعة خمسة وعشرين آية وأمر الثالث أن يقرأ في كل ركعة عشرين آية. ولأن كل عشر مخصوص بفضيلة على حدة فهو شهر أوله رحمة ووسطه مغفرة وآخره عتق من النار فيحسن أن يختم في كل عشر؛ ولأن التثليث يستحب في كل شيء فكذا في الختم^(٤).

المطلب الثاني: حكم ختم القرآن في صلاة التراويح؛

ذهب أكثر المشايخ من الحنفية - وهو ما رواه الحسن عن أبي حنيفة -

(١) هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه، أحد الأئمة. قال ابن حنبل: إسحاق عندنا إمام من أئمة المسلمين، وكان من سادات أهل زمانه فقهياً وعلماً وحفظاً وفرع على السنن وذب عنها توفي سنة ٢٣٨هـ. ينظر: تهذيب التهذيب ج ١، ص ١٩٠ - ١٩٢.

(٢) لطائف المعارف ص ٣١٦-٣١٨.

(٣) المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٦؛ بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٦.

(٤) المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٦؛ وينظر: مختصر قيام الليل، المروزي،

والحنابلة إلى أن السنة أن يختم القرآن الكريم في صلاة التراويح مرة واحدة، ليسمع الناس جميع القرآن في تلك الصلاة فلا يترك لكسل القوم^(١).

ولا يستحب عند الحنابلة للإمام الزيادة على ختمة في التراويح^(٢) إلا أن يؤثروا زيادة على ذلك^(٣) ولا يستحب لهم أن ينقصوا عن ختمة، ليحوزوا فضلها^(٤).

وأوضح في البحر الرائق^(٥) بأنه وإن كان المصحح في المذهب عند الحنفية أن الختم سنة لكن لا يلزم منه عدم تركه إذا لزم منه تنفير القوم وتعطيل كثير من المساجد خصوصاً في زماننا، فالظاهر اختيار الأخف على القوم كما تفعله الأئمة في زماننا من بداعتهم بقراءة سورة التكاثر في الركعة الأولى وبقراءتهم سورة الإخلاص في الثانية إلى أن تكون

(١) المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٦، الاختيار، الموصلي، ج ١، ص ٩٣؛ حاشية الروض المربع، النجدي، ج ٢، ص ٢٠٦ البحر الرائق، ابن نجيم، ج ٢، ص ٧٤؛ قال في حاشية رد المحتار، ج ٢، ص ٤٦: صححه في الخانية وغيرها وعزاه في الهداية إلى أكثر المشايخ .

(٢) ينظر: كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٧؛ المستوعب، السامري، ج ٢، ص ٢٠٨. لنلا يشق عليهم، قاله القاضي وغيره، وقال أحمد: يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يخفف عليهم ولا يشق، سيما في الليالي القصار، وفي الغنية، لا يزيد على ختمة، لنلا يشق فيتركوا بسببه، فيعظم إثمهم، وقيل: يعتبر حالهم، وتقدم قول الشيخ: أن الأفضل في حق من لا ينشط التخفيف. حاشية الروض، النجدي، ج ٢، ص ٢٠٦.

(٣) فيستحب إجماعاً. حاشية الروض، ج ٢، ص ٢٠٦.

(٤) كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٧؛ مطالب أولي النهى، الرحيباني، ج ١، ص ٥٦٥؛ حاشية الروض المربع، النجدي، ج ٢، ص ٢٠٦.

(٥) ابن نجيم، ج ٢، ص ٧٤.

قراءتهم في الركعة التاسعة عشرة سورة تبت وفي العشرين سورة الإخلاص.

وعند الحنفية قول بأنه يختم ثلاث مرات، وفي البحر الرائق^(١) بأن مرتين فضيلة وثلاث مرات في كل عشر مرة أفضل كذا في الكافي؛ يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية لأن عمر - رضي الله تعالى عنه - أمر بذلك؛ لأن لكل عشر فضيلة كما جاءت به السنة، أوله رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار.

قال في بدائع الصنائع^(٢): ما أمر به عمر - رضي الله تعالى عنه - هو من باب الفضيلة، وهو أن يختم القرآن أكثر من مرة، وهذا في زمانهم، وأما في زماننا فالأفضل أن يقرأ الإمام على حسب حال القوم، فيقرأ قدر ما لا يفرهم عن الجماعة؛ لأن تكثير الجماعة أفضل من تطويل القراءة. ونقل أن أحمد سئل عن الرجل يقرأ القرآن مرتين في رمضان يؤم الناس. قال: هذا عندي على قدر نشاط القوم وإن فيهم العمال^(٣).

أما المالكية والشافعية فيندب عندهم الختم لجميع القرآن في التراويح في الشهر كله، وقراءة سورة في تراويح جميع الشهر تجزئ، وكذلك قراءة سورة في كل ركعة أو كل ركعتين من تراويح كل ليلة في جميع الشهر تجزئ وإن كان خلاف الأولى إذا كان يحفظ غيرها أو كان هناك من يحفظ

(١) ابن نجيم، ج ٢، ص ٧٤.

(٢) الكاساني، ج ١، ص ٢٨٩. وينظر: الاختيار، الموصلي، ج ١، ص ٩٣، ونقله في

البحر عن المحيط ج ٢، ص ٧٤.

(٣) مختصر قيام الليل، المروزي، ص ٢٠٥.

القرآن غيره^(١). وذكر بعض المالكية^(٢) أن الختم ليس بسنة ما لم يكن العرف الختم، كالعرف في مساجد تونس فلا بد من الختم حتى لو كان الإمام لا يحفظ فيستأجر من يحفظ؛ لأن العرف كالشرط.

أما العلامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله - فيرى أن قراءة القرآن كاملة من الإمام على الجماعة في رمضان نوع من مدارس القرآن؛ لأن في هذا إفادة لهم عن جميع القرآن، ولهذا كان الإمام أحمد رحمه الله يحب ممن يؤمهم أن يختم بهم القرآن وهذا من جنس عمل السلف في محبة سماع القرآن كله، ولكن ليس هذا موجباً لأن يعجل ولا يتأني في قراءته، ولا يتحرى الخشوع والطمأنينة بل تحري هذه الأمور أولى من مراعاة الختمة^(٣).

فرع: في أي ليلة يختم القرآن في التراويح؟

جعل مشايخ الحنفية في بخارى القرآن خمسمائة وأربعين ركوعاً، وعلموا الختم بها ليقع الختم في الليلة السابعة والعشرين رجاء أن ينالوا فضيلة ليلة القدر؛ إذ الأخبار قد كثرت بأنها ليلة السابع والعشرين من رمضان وفي غير هذه البلدة المصاحف معلمة بالآيات وإنما سموه ركوعاً على تقدير أنها تقرأ في كل ركعة^(٤).

(١) المدونة، ج ١، ص ٢٢٣؛ التاج والإكليل، العبدري، ج ٢، ص ٧١؛ حاشية النسوقي، ج

١، ص ٣١٥، حاشية العنوي، ج ١، ص ٥٨٠؛ نهاية المحتاج، الرملّي، ج ٢،

ص ١٢٧؛ أسنى المطالب، الأنصاري، ج ١، ص ٥٧٠.

(٢) ينظر: مواهب الجليل، الخطاب، ج ٢، ص ٧١ نقلاً عن الأبي في شرح مسلم.

(٣) مجموع فتاوى ابن باز، ج ١٥، ص ٣٢٥.

(٤) المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٥.

فرع: كيفية توزيع الآيات على الركعات.

ذكر الحنفية أن الأفضل تعديل القراءة في الترويحات كلها، وإن لم يُعدّل فلا بأس به^(١).

والأفضل تعديل القراءة في الركعتين في التسليمة الواحدة عند أبي حنيفة، وأبي يوسف، وعند محمد يطول الأولى على الثانية كما في الفرائض^(٢).

المطلب الثالث: حمل المصحف في صلاة التراويح والقراءة فيه:

اختلف الفقهاء في حكم حمل المصحف والقراءة فيه على ثلاثة أقوال: القول الأول: ذهب إلى جواز القراءة من المصحف في الصلاة قال به الشافعية والحنابلة^(٣).

وكره الحنابلة للحافظ القراءة من المصحف حتى في قيام رمضان، لأنه يُشغل عن الخشوع وعن النظر إلى موضع السجود^(٤). الأدلة:

أولاً: من الأثر:

١- عن عائشة رضي الله عنها: " أنها كان يؤمّها غلامها ذكوان في المصحف في رمضان"^(٥).

(١) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ١، ص ٢٨٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مغني المحتاج، الشربيني، ج ١، ص ١٥٦، مطالب أولي النهى، الرحيباني، ج ١، ص ٤٨٣ - ٤٨٤، أسنى المطالب، الأنصاري، ج ١، ص ١٨٣.

(٤) المغني، ابن قدامة، ج ١، ص ٦٤٨، شرح منتهى الإرادات، البهوتي، ج ١، ص ٢٤١.

(٥) رواه البيهقي ج ٢، ص ٢٥٣، مصنف ابن أبي شيبة ج ٢، ص ٣٨٣، وذكره البخاري تعليقاً كتاب صلاة الجماعة والإمامة، باب إِمَامَةِ الْعَبْدِ وَالْمَوْلَى. وذكوان هو أبو عمرو المدني مولى عائشة. روى عنها. قال أبو زرعة: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الواقدي: كانت عائشة قد دبرته وله أحاديث قليلة ومات ليالي الحرّة، وقال العجلي مدني تابعي ثقة.. تهذيب التهذيب، ج ٣، ص ١٩٠.

٢- "أن عائشة كانت تقرأ في المصحف وهي تصلي" (١).

وجه الاستدلال: في هذا الأثر والذي قبله وإن كان فعل صحابي، وفعل الصحابي ليس دليلاً، إلا أنه مما يصح تقليده وإتباعه والعمل به كحكم شرعي، ناهيك عن أن - عائشة رضي الله عنها - مشهود لها بالفقه، إضافة إلى أنها كانت تفعل هذا في بيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، ويبعد جداً أن لا يطلع عليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ويقرأها عليه.

وقد أجيب عن أثر ذكوان أنه محتمل؛ إذ يحتمل أن عائشة ومن كان من أهل الفتوى من الصحابة لم يعلموا بذلك وهذا هو الظاهر، بدليل أن هذا الصنيع مكروه بلا خلاف، ولو علموا به لما مكروه من عمل المكروه في جميع شهر رمضان من غير حاجة.

وليس المراد بحديث ذكوان أنه كان يقرأ من المصحف في الصلاة، إنما المراد ببيان حاله أنه كان لا يقرأ جميع القرآن عن ظهر القلب، فيحتمل أن يكون قول الراوي كان يوم الناس في رمضان وكان يقرأ من المصحف إخباراً عن حالتين مختلفتين أي: كان يوم الناس في رمضان، وكان يقرأ من المصحف في غير حالة الصلاة، إشعاراً منه أنه لم يكن يقرأ القرآن، ظاهره فكان يوم ببعض سور القرآن دون أن يختم أو كان يستظهر كل يوم ورد كل ليلة ليعلم أن قراءة جميع القرآن في قيام رمضان ليست بفرض (٢).

(١) أخرجه عبد الرزاق، (٣٩٣٠)، ج ٢، ص ٤٢٠. وفي مصنف ابن أبي شيبة، ج ٢، ص ٣٣٨ جملة من الآثار في الترخيص في ذلك عن الحكم، وعن الحسن ومحمد، وعن عطاء.

(٢) ينظر: المبسوط، السرخسي، ج ١، ص ٢٠١؛ بدائع الصنائع، الكاساني، ج ١، ص

لأن ذلك يسير وغير مُتَوَالٍ لا يُشعر بالإعراض، والقليل من الفعل الذي يُبطل كثيره إذا تعمد به حاجة مكروه^(١).

القول الثاني: ذهب المالكية إلى أنه يكره للمصلي القراءة من المصحف في فرض أو نفل، لكثرة الشغل بذلك، لكن كراهته عندهم في النفل إن قرأ في أثائه، ولا يكره إن قرأ في أوله، لأنه يغتفر في النفل ما لا يغتفر في الفرض^(٢).

(١) ينظر: أسنى المطالب، ج ١، ص ١٨٣.

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي، ج ١، ص ٣١٦؛ المدونة الكبرى، ج ١، ص ٢٢٣. قال مالك: لا بأس بقيام الإمام بالناس في رمضان في المصحف، وقال مالك في الأمير يصلي خلف القارئ في رمضان: إنه لم يكن يصنع ذلك فيما مضى ولو صنع ذلك لم أر به بأساً، وسئل ابن القاسم لم وسع مالك في هذا وكره الذي ينظر في الحرف؟ قال: لأن هذا ابتداء النظر في أول ما قام به قال: وقال مالك لا بأس أن يؤم الإمام بالناس في المصحف في رمضان في النافلة، قال بن القاسم: وكره ذلك في الفريضة، بن وهب عن بن شهاب قال: كان خيارنا يقرؤون في المصاحف في رمضان وأن ذكوان غلام عائشة كان يؤمها في المصحف في رمضان، وقال: مالك والليث مثله، وقال ربيعة في ختم القرآن في رمضان لقيام الناس: ليست بسنة ولو أن رجلاً أم الناس بسورة حتى ينقضي الشهر لأجزأ ذلك عنه واني لأرى أن قد كان يؤم الناس من لم يجمع القرآن، بن وهب عن الليث عن يحيى بن سعيد أنه سئل عن صلاة الأمير خلف القارئ فقال ما بلغنا أن عمر وعثمان كانا يقومان في رمضان مع الناس في المسجد عن ربيعة أنه قال في أمير بلد من البلدان يصلح له في رمضان أن يصلي مع الناس في القيام يؤمه رجل من رعيته فقال لا يصلح ذلك للإمام ولكن ليصلي في بيته إلا أن يأتي فيقوم بالناس.

قال ابن قدامة: ورُوِيَ الكراهية في ذلك عن ابن المسيب والحسن ومجاهد والربيع.

المغني، ج ١، ص ٦٤٨.

القول الثالث: وذهب إلى فساد الصلاة بالقراءة من المصحف مطلقاً، قليلاً كان أو كثيراً إماماً أو منفرداً أمياً لا يُمكنه القراءة إلا منه أولاً، وبه قال أبو حنيفة (١).

ذكروا لأبي حنيفة في علة الفساد وجهين:

أحدهما: أن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الأوراق عملٌ كثيرٌ، والثاني: أنه تلقن من المصحف فصار كما لو تلقن من غيره، وصحح هذا الوجه في الكافي تبعاً لتصحيح السرخسي، وعليه فلو لم يكن قادراً على القراءة إلا من المصحف فصلّى بلا قراءة فإنها تُجزئه. وعلى الثاني لا فرق بين الموضوع والمحمول عنده، وعلى الأول يفترقان فلو كان المصحف موضوعاً بين يديه ويقرأ منه من غير حمل وتقليب الأوراق أو قرأ ما هو مكتوب على المحراب من القرآن لا تفسد صلاته لعدم المفسد وهو العمل الكثير.

واستثنى من ذلك ما لو كان حافظاً لما قرأه وقرأ بلا حمل فإنه لا تفسد صلاته، لأن هذه القراءة مضافة إلى حفظه لا إلى تلقنه من مصحف ومجرد النظر بلا حمل غير مفسد لعدم وجهي الفساد. وقيل: لا تفسد ما لم يقرأ آية؛ لأنه مقدار ما تجوز به الصلاة عنده (٢).

(١) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ١، ص ٢٣٦.

(٢) المصدر السابق. قال السرخسي: والأصح أن يقول إنه يلحق من المصحف فكأنه تعلم من معلم وذلك مفسد لصلاته ألا ترى أن من يأخذ من المصحف يسمى صحفياً ومن لا يحسن قراءة شيء عن ظهر قلبه يكون أمياً يصلّى بغير قراءة فدل أنه متعلم من المصحف.

وأجاب ابن قدامة^(١) عن التعليل بأنه عمل كثير بعدم التسليم بأن ذلك يحتاج إلى عمل طويل وإن كان كثيراً فهو متصل.

وذهب صاحبان - أبو يوسف ومحمد - إلى تجويز القراءة مع الكراهة إن قصد التشبه بأهل الكتاب^(٢).

واحتج بما روي أن مولى لعائشة يقال له ذكوان كان يؤم الناس في رمضان وكان يقرأ من المصحف^(٣).

ولأنه ليس فيه إلا حمل المصحف بيده والنظر فيه ولو حمل شيئاً آخر لم تفسد صلاته فكذلك المصحف.

ولأن النظر في المصحف عبادة والقراءة عبادة وانضمام العبادة إلى العبادة لا يوجب الفساد إلا أنه يكره عندهما لأنه تشبه بأهل الكتاب^(٤).

الترجيح:

يظهر - والله أعلم - أنه لا بأس أن يصلي الإمام بالناس القيام وهو ينظر في المصحف إذا لم يكن الإمام حافظاً ولا يوجد غيره، لموضع الحاجة إلى سماع القرآن والقيام به.

أما حمل المأموم المصحف والإمام يقرأ ينافي الخشوع وليس له أصل، وفيه كثير من المحاذير منها: أنه يحول بين المصلي وبين رؤية محل سجوده، والمشروع للمصلي أن ينظر إلى محل سجوده عند أكثر العلماء،

(١) المغني، ابن قدامة، ج ١، ص ٦٤٨.

(٢) المبسوط، السرخسي، ج ١، ص ٢٠١؛ بدائع الصنائع، الكاساني، ج ١، ص ٢٣٦.

(٣) سبق تخريجه حاشية (٢٥٢).

(٤) المبسوط، السرخسي، ج ١، ص ٢٠١؛ بدائع الصنائع، الكاساني، ج ١، ص ٢٣٦.

وهذا الذي بيده المصحف لا ينظر إليه. كما أنه يحول بين المصلي وبين إتباع السنة في وضع اليدين؛ لأن المشروع للمصلي في حال القيام قبل الركوع وبعد الركوع أن تكون يده اليمنى على اليسرى، وهذا الذي أخذ المصحف لا يتمكن من ذلك كما هو معلوم. كما أن فيه حركة لا داعي لها، والحركة في الصلاة مكروهة؛ لأنها عبث، وهذا يحرك المصحف في قلبه، وفي حمله، وفي وضعه حركة لا داعي لها. كما أنه يشغل بصره بحركات كثيرة فهو ينظر إلى الآيات، وإلى كل كلمة، وكل حرف، وكل حركة، وكل سطر، وكل صفحة، ولهذا ذهب أبو حنيفة إلى أن الإنسان المصلي إذا قرأ في المصحف بطلت صلاته، وعللوا بذلك بكثرة الحركات، وهذا المتابع لا شك أن حركات عينيه تكثر كثرة عظيمة. أن الذي يتابع الإمام سوف يذهب عن قلبه أنه في صلاة، ينشغل بالمتابعة عن كونه يصلي يشعر كأن إمامه رجلاً يقرأ وهو يتابعه، لكن إذا كان الإنسان قد وضع يده اليمنى على اليسرى، وأخبت لله، ووضع بصره موضع سجوده، فإنه يجد من الإنابة إلى الله والخشوع ما لا يجده عند تقليب المصحف؛ لذا فترك ذلك هو السنة ويستمتع وينصت ولا يستعمل المصحف، فإن كان عنده علم فتح على إمامه وإلا فتح غيره من الناس، ثم لو قدر أن الإمام غلط ولم يفتح عليه ما ضر ذلك في غير الفاتحة، إنما يضر في الفاتحة خاصة؛ لأن الفاتحة ركن لا بد منها، أما لو ترك بعض الآيات من غير الفاتحة ما ضره ذلك إذا لم يكن وراءه من ينبهه. ولو كان واحد يحمل المصحف على الإمام عند الحاجة: ففعل هذا لا بأس به، أما أن كل واحد يأخذ مصحفاً فهذا خلاف السنة^(١).

(١) ينظر: فتاوى ابن عثيمين، ج ١٤، ص ٣٢٥.

المبحث الرابع: دعاء ختم القرآن في صلاة التراويح^(١):

اختلف الفقهاء في مشروعية الدعاء عند الختم في الصلاة على قولين:
 القول الأول: يشرع الدعاء عند الختم في الصلاة نقل عن عثمان - رضي الله عنه -، وبه قال سفيان بن عيينة وأهل مكة في عصره، وهو قول أحمد، ونص عليه النووي من الشافعية^(٢).
 القول الثاني: لا يشرع الدعاء عند الختم في الصلاة نص مالك على أنه محدث^(٣).

الأدلة:

استدل أصحاب القول الأول القائلون بمشروعية دعاء ختم القرآن في الصلاة بالآثر المروي عن عثمان - رضي الله عنه - في دعاء الختم، ولا يصح^(٤).

كما استدلوا بالآثار المروية عن ابن مسعود وأنس وابن عباس - رضوان الله عليهم - في الدعاء عقب الختم^(٥)، وأجيب بأنه

(١) ناقش هذه المسألة الباحث د. صالح بن أحمد الغزالي في بحثه الموسوم بـ: "حكم دعاء ختم القرآن"، وقد أحسن وأجاد الباحث في عرض المسألة وقد أفدت من بحثه في مبحثي هذا إفادة عظيمة فجاء تلخيصاً له فجزاه الله خير الجزاء..

(٢) ينظر: المغني، ابن قدامة، ج ١، ص ٨٠٢-٨٠٣؛ الفروع، ابن مفلح، ج ١، ص ٥٤٨؛ كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٨؛ الإنصاف، المرداوي ج ٢، ص ١٨٥؛ الأذكار، ص ١٩٠-١٩١.

(٣) ينظر: المدونة، ج ١، ص ٢٨٧.

(٤) ينظر: كشف القناع، البهوتي، ج ١، ص ٤٢٨.

(٥) ينظر: المغني، ابن قدامة، ج ١، ص ٨٠٣.

لا يسلم الاحتجاج بهذه الآثار إلا فيما وردت له، وهو الدعاء في غير الصلاة^(١).

وأما الاحتجاج بأنه فعل أهل مكة فأعترض عليه: بأن هذا الفعل ليس من المتوارث عن عصر النبي صلى الله عليه وسلم وفعله، وما لم يكن منه فهو ليس حجة فيه بالاتفاق، كما أن فعل أهل مكة معارض بفعل غيرهم من أهل البلدان، وإذا تعارضت حجتان متماثلتان سقطتا، ولو قبلنا من كل قوم فعلهم لكونهم يفعلونه لتغير أمر الدين، ولغلبت العوائد والبدع على الآثار والسنن^(٢).

كما احتجوا بأنه مذهب بعض الأئمة الكبار كسفيان بن عيينة وأحمد بن حنبل وهم في محل القدوة والحرص على السنة. واعترض عليه: بأنه لا يُحتج بأقوال العلماء في مسائل النزاع باتفاقهم. فأقول العلماء يحتج لها بالأدلة الشرعية^(٣).

أما المانعون فاستدلوا بأصول شرعية وقواعد كلية، منها: أن العبادة قاصرة على مورد النص كما دلت عليه نصوص كثيرة من الكتاب والسنة^(٤).

كما استدلوا بالأدلة الخاصة بوجوب متابعة النبي - صلى الله عليه

(١) ينظر: حكم دعاء ختم القرآن، صالح الغزالي، ص ١٠.

(٢) المصدر السابق ص ١١. وينظر: المغني، ابن قدامة، ج ١، ص ٨٠٢، كشف القناع،

البهوتي، ج ١، ص ٤٢٨، إرشاد الفحول، الشوكاني، ج ١، ص ٢٩٤.

(٣) ينظر: حكم دعاء ختم القرآن، صالح الغزالي، ص ١٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ص ١٣.

وسلم - في عبادة الصلاة لحديث: " صلوا كما رأيتموني أصلي"، ولم يرد في صفة صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - هذا الدعاء.

وأن مواضع الدعاء المطلق في الصلاة قد عيّنها الشارع، ولم يرد منها هذا الموضع في القراءة.

كما استدلوا باستصحاب حكم الأصل في المسألة وهو عدم مشروعية هذا الدعاء في الصلاة لعدم قيام الدليل الصحيح عليه^(١).

الترجيح:

يترجح القول بعدم مشروعية دعاء الختم في الصلاة لصحة أدلة القول بالمنع، ولأن الدعاء بعد الختم في الصلاة لم ينقل عن رسول الله ولا عن أصحابه - رضي الله عنهم - نقلاً صحيحاً، ولا ضعيفاً، وكل عبادة لم يفعلوها ولم يتقربوا إلى الله بها فلا يصح إلى التقرب إلى الله بها^(٢).

المبحث الخامس: الاستراحة بين كل ترويحتين:

اتفق الفقهاء على مشروعية الاستراحة بعد كل أربع ركعات^(٣).
وذهب الحنفية إلى أنه يندب الانتظار بين كل ترويحتين، ويكون قدر ترويحة^(٤).

(١) ينظر: المصدر السابق ص ١٣ - ١٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص ١٤.

(٣) المبسوط، السرخسي. ج ٢، ص ١٤٥، بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٨، العدوي على كفاية الطالب، ج ٢، ص ٣٢١، أسنى المطالب، الأنصاري، ج ١، ص ٢٠٠، مطالب أولي النهى، الرحيباني، ج ١، ص ٥٦٤.

(٤) البحر الرائق، ابن نجيم ج ٢، ص ٧٤؛ العناية، البابرتي، ج ١، ص ٤٦٨.

أما الحنابلة فلا بأس عندهم بترك الاستراحة بين كل ترويحتين^(١). واستدل الفقهاء على مشروعية الاستراحة بين كل أربع ركعات؛ لأنه المتوارث عن السلف وأهل الحرمين^(٢)، فقد كانوا يطيلون القيام في التراويح ويجلس الإمام والمأمومون بعد كل أربع ركعات للاستراحة.

ويشغل هذا الانتظار بالسكوت أو الصلاة فرادى أو القراءة أو التسبيح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو^(٣)، وأهل مكة يطوفون أستوفاً ويصلون ركعتين وأهل المدينة يصلون أربع ركعات فرادى^(٤)، ولا يسن دعاء معين إذا استراح لعدو وروده^(٥).

مسألة: الاستراحة بعد خمس تسليمات، اختلف الحنفية فيها على قولين:
القول الأول: قال بعض الحنفية الاستراحة بعد خمس تسليمات مستحبة^(٦).

القول الثاني: قال بعض الحنفية لا تستحب وهو الصحيح؛ لأنه خلاف عمل السلف^(٧) قال في المبسوط^(٨): (قال بعض الناس: لا بأس به وهذا ليس بشئ لما فيه من المخالفة لأهل الحرمين).

(١) مطالب أولى النهى، الرحيباني، ج ١، ص ٥٦٤.

(٢) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٨، المبسوط، السرخسي، ج ٢، ص ١٤٥.

(٣) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٨.

(٤) البحر الرائق، ابن نجيم، ج ٢، ص ٧٤؛ العناية شرح الهداية، ج ١، ص ٤٦٨.

(٥) مطالب أولى النهى، الرحيباني، ج ١، ص ٥٦٤.

(٦) بدائع الصنائع، الكاساني، ج ٢، ص ٢٧٨.

(٧) المصدر السابق.

(٨) السرخسي، ج ٢، ص ١٤٥.

المبحث السادس: المسبوق في التراويح:

قال الحنفية: من فاتته بعض التراويح وقام الإمام إلى الوتر أوتر معه ثم صلى ما فاتته^(١).

وعند المالكية أن من أدرك مع الإمام ركعة فلا يخلو: أن تكون من الركعتين الأخيرتين من التروية أو من الأوليين، فإن كانت من الأخيرتين فإنه يقضي الركعة التي فاتته بعد سلام الإمام في أثناء فترة الراحة، وإن كانت من الركعتين الأوليين فقد روي عن مالك أنه لا يسلم سلامه ولكن يقوم فيصحب الإمام؛ فإذا قام الإمام من الركعة الأولى من الأخيرين تشهد وسلم ثم دخل معه في الركعتين الأخيرين فصلّى منهما ركعة، ثم قضى الثانية منهما حين انفراده بالتفّل^(٢).

وسئل الإمام أحمد عن أدرك من تروية ركعتين يصلي إليها ركعتين، فلم ير ذلك، وقال: هي تطوع^(٣).

المبحث السابع: التطوع بين التراويح وبعدها:

أولاً: التطوع بين التراويح:

يكره التطوع عند الحنابلة بين التراويح بلا نزاع ونص عليه^(٤). ويكره للإمام لما فيه من التطويل على المأمومين، وللمأموم لتركه متابعة الإمام، ولأن في ذلك قلة مبالاة بإمامه^(٥).

(١) الدر المختار ورد المختار، ج ٢، ص ٤٤.

(٢) المنتقى، الباجي، ج ١، ص ٢٠٩-٢١٠.

(٣) المغني، ابن قدامة، ج ١، ص ٤٥٧.

(٤) التوضيح، الشوكي، ج ١، ص ٣٢٧؛ الانصاف، المرداوي، ج ٢، ص ١٨٣..

(٥) الممتع، التتوخي، ج ١، ص ٥٢١.

ثانياً: التطوع بعد التراويح (التعقيب)^(١).

في التعقيب عند الحنابلة روايتان:

الأولى: لا يكره التعقيب وهو المذهب نقله الجماعة عن أحمد وصححها في المغني والشرح^(٢).

واستحب بعض الحنابلة التعقيب لمن يفسخ وتره بركعة ثم يتطوع بما شاء ثم يوتر بركعة^(٣).

الثانية: يكره التعقيب، قال في مجمع البحرين: يكره التعقيب في أصح الروايتين وجزم به في الهداية والمستوعب والمحرر وغيرها^(٤).

لمخالفته لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم: " اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا "^(٥).

(١) التعقيب هو أن يتطوع بعدها وبعد الوتر بصلاة في جماعة. ينظر: الإنصاف، ج ٢، ص ١٨٣؛ التوضيح، ج ١، ص ٣٢٧.

(٢) الإنصاف، المرداوي، ج ٢، ص ١٨٣؛ مطالب أولى النهى، الرحيباني، ج ١، ص ٥٦٤؛ حاشية الروض المربع، النجدي، ج ٢، ص ٢٠٦.

(٣) المستوعب، السامري، ج ٢، ص ٢٠٩.

(٤) الإنصاف، المرداوي، ج ٢، ص ١٨٣؛ المستوعب، السامري، ج ٢، ص ٢٠٩.

(٥) المستوعب، السامري، ج ٢، ص ٢٠٩؛ والحديث أخرجه الشيخان البخاري، باب ليجعل آخر صلاته وتراً، ح (٩٥٣)، ج ١، ص ٣٣٩؛ ومسلم، باب صلاة الليل مثني، ح (٧٤٩)، ج ١، ص ٥١٧.

• الخاتمة:

الحمد لله الذي أعانني ويسر لي الفراغ من بحث المسائل المهمات من أحكام التراويح^(١) والذي توصلت من خلاله إلى نتائج من أهمها:

١- أن صلاة التراويح على الراجح شرعت في أصلها بهدي النبي صلى الله عليه وسلم، ثم شرعت بوصفها بسنة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، حيث إنه جمع المصلين على قارئ واحد في رمضان جمعهم مواظبة في المسجد في أول الليل.

٢- أجمع المسلمون على مشروعية صلاة التراويح وهي عند الحنفية والحنابلة وبعض المالكية سنة مؤكدة، أخذوا من المواظبة النبوية الحكيمة ومن المواظبة الحقيقية من الصحابة ومن المواظبة التشريعية من الخلفاء، وهي سنة للرجال والنساء.

٣- وقت صلاة التراويح يبدأ من بعد صلاة العشاء، وقبل الوتر إلى طلوع الفجر الثاني.

٤- اختلف قول العلماء في حكم النداء للتراويح ويترجح والله أعلم قول الجمهور بأنه لا يشرع النداء لصلاة التراويح مطلقاً؛ لأنه لم ينقل عن السلف الصالح النداء للتراويح ولا هو في معنى المنقول؛ لأن التراويح تفعل بعد العشاء تبعاً فيكفيها نداء العشاء.

٥- اتفق الفقهاء في الجملة على مشروعية أداء صلاة التراويح في جماعة؛ لفعل النبي صلى الله عليه وسلم، ولمواظبة الصحابة - رضي الله عنهم

(١) تم الفراغ من البحث ونحن على أعتاب شهر رمضان، والمسلمون ينتظرونه بشوق وحنين للصيام والتراويح وقراءة القرآن والصدقات.

- منذ زمن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ؛ ولا استمرار العمل عليه حتى الآن؛ بل جعل العلماء أداء التراويح جماعة شعاراً للسنة، كما اتفقوا على أفضلية أدائها في الجماعة في حال أنه لا ينشط ويقوى على أداء التراويح في بيته ويخاف من الكسل أو أن يؤدي ذلك إلى تعطّل المساجد واختلال الجماعة فيها أو أن يكون آفاقياً بالمدينة أو لا يحفظ القرآن وأما فيما عدا ذلك فوقع الخلاف بينهم في هل الأفضل أداء صلاة التراويح منفرداً في البيت أو في جماعة في المسجد فاختلّفوا على قولين والراجح أن القيام مع الناس في رمضان في المسجد أفضل من الصلاة في البيوت، لأنها سنة لا ينبغي تضييعها، وهو مما سن عمر بن الخطاب.

٦- القول بعدم جواز الزيادة على إحدى عشرة ركعة في صلاة التراويح مردود؛ لأن العلماء اختلفوا في عددها، ولو ثبت ذلك من فعل النبي صلى الله عليه وسلم لما اختلف فيه العلماء كعدد الوتر والراتب، ويبقى الخلاف في تنازع العلماء في ما هو الأفضل في مقدار القيام في رمضان، والهدي الأكمل والأفضل والأعظم أجراً إتيان هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاقتصار على إحدى عشرة ركعة، فهي الثابتة في حديث أم المؤمنين عائشة، وإن زاد إلى ثلاث عشرة ركعة فلا حرج؛ فإنها سنة كما في الحديث الآخر، وكذلك إلى خمس عشرة ركعة، كما هو حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه في السنن، فكل على سنةٍ وخير، ولا يجوز اعتبار الزيادة على إحدى عشرة ركعة بدعة.

٧- حمل المصحف والإمام يقرأ ينافي الخشوع وليس له أصلاً، وفيه كثير من المحاذير منها: أنه يحول بين المصلي وبين رؤية محل سجوده.

٨- يترجح القول بعدم مشروعية دعاء الختم في الصلاة لصحة أدلة القول بالمنع ولأن الدعاء بعد الختم في الصلاة لم ينقل عن رسول الله ولا عن صحابته - رضي الله عنهم - نقلاً صحيحاً، ولا ضعيفاً، وكل عبادة لم يفعلوها ولم يتقربوا إلى الله بها فلا يصح إلى التقرب إلى الله بها.

٩- اتفق الفقهاء على مشروعية الاستراحة بعد كل أربع ركعات.

هذا ما يسر الله لي جمعه وتدوينه حول هذا البحث، فما كان فيه من توفيق وصواب فمن الله وحده، وهو أهل الثناء والمجد، وما كان من خلل أو نقصير فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله بريئان منهما، والله الهادي إلى سواء السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

• ثبت المصادر والمراجع:

- ١- الاختيار لتعليل المختار، عبد الله بن محمود الموصلي، تحقيق: عبد اللطيف محمد، ط ٣، ١٤٢٦ هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.
- ٢- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: سالم عطا، محمد معوض، ط ١، ٢٠٠٠ م، دار الكتب العلمية: بيروت.
- ٣- أسنى المطالب شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري، عناية د. محمد تامر، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون]، دار الكتب العلمية: بيروت.
- ٤- الإشراف على نكت مسائل الخلاف، القاضي عبد الوهاب البغدادي، تحقيق: مشهور آل سلمان، ط ١، ١٤٢٩ هـ، دار ابن القيم: الرياض.
- ٥- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط ١، ١٤١٢ هـ، [دار النشر: بدون]، [مكان النشر: بدون].
- ٦- الأعلام، خير الدين زركلي، ط ٩، ١٩٩٠ م، دار العلم للملايين: بيروت.
- ٧- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علي بن سليمان المرداوي، ط ١، ١٤١٩ هـ، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- ٨- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، ط ٢، [التاريخ: بدون]، دار الكتاب الإسلامي: بيروت.
- ٩- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين بن مسعود الكاساني، تحقيق: علي معوض، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون]، دار الكتب العلمية: بيروت.
- ١٠- البيان في مذهب الإمام الشافعي، يحيى بن أبي الخير العمراني، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون]، جدة، دار المنهاج.

- ١١- التاج والإكليل لمختصر خليل، محمد يوسف العبدري، ط٢، ١٣٩٨هـ، دار الفكر: بيروت.
- ١٢- تاج التراجم، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السوداني، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط١، ١٤١٣هـ، دار القلم: دمشق.
- ١٣- التذكرة، علي بن عقيل البغدادي، تحقيق: ناصر اللامة، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون]، دار اشبيليا.
- ١٤- التراويح أكثر من ألف عام، عطية سالم، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون] المكتبة السلفية: المدينة المنورة.
- ١٥- التوضيح في الجمع بين المقنع والتفتيح، أحمد بن محمد الشوبكي، تحقيق: ناصر الميمان، ط١، ١٤١٨هـ، المكتبة المكية: مكة المكرمة.
- ١٦- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، أبو محمد عبد القادر بن محمد القرشي، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، ط٢، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- ١٧- حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير، محمد عرفة، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون] دار الفكر: بيروت.
- ١٨- حاشية رد المختار على الدر المختار، ابن عابدين محمد أفندي [الطبعة: بدون]، ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.
- ١٩- حاشية الروض المربع، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط١، ١٣٩٧هـ، [دار النشر: بدون]، [مكان النشر: بدون].
- ٢٠- حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب، على الصعيدي العدوي، [الطبعة: بدون]، ١٤١٢هـ، دار الفكر: بيروت.

٢١- حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي، ط١، ١٤١٩هـ، دار الفكر: بيروت.

٢٢- الحاوي الكبير، علي بن محمد الماوردي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية: بيروت.

٢٣- حكم التراويح والزيادة فيها على إحدى عشرة ركعة، د. عبد الرحيم الهاشم، ط١، ١٤٢٦هـ، دار ابن الجوزي: الدمام.

٢٤- روضة الناظر وجنة المناظر، عبد الله بن أحمد بن قدامة، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، ط٢، ١٣٩٩، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض.

٢٥- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون]، دار الكتاب العربي: بيروت.

٢٦- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون]، دار إحياء التراث العربي: بيروت.

٢٧- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عطا، [الطبعة: بدون]، ١٤١٤هـ، مكتبة دار الباز: مكة المكرمة

٢٨- سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد حسن، ط١، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

٢٩- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الارنؤوط، ط٨، ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.

٣٠- شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون]، دار الفكر: بيروت.

٣١- شرح عمدة الفقه، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: د. سعود العطيشان، ط١، ١٤١٣هـ، مكتبة العبيكان: الرياض.

- ٣٢- شرح العناية على الهداية، محمد بن محمود البابرّي، ط٢، [التاريخ: بدون]، دار الفكر: بيروت.
- ٣٣- شرح النووي المنهاج شرح صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي، ط٢، ١٣٩٢، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- ٣٤- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٣، ١٤٠٧هـ، دار ابن كثير: بيروت.
- ٣٥- صحيح ابن حبان، محمد بن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط٢، ١٤١٤هـ، مؤسسة الرسالة: بيروت.
- ٣٦- صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، [الطبعة: بدون]، ١٣٩٠هـ، المكتب الإسلامي: بيروت.
- ٣٧- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون]، دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- ٣٨- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب السبكي، تحقيق: محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، ط٢، ١٤١٣هـ، هجر للطباعة: مصر.
- ٣٩- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة، تصحيح وتعليق: الحافظ عبد الحليم خان [الطبعة: بدون]، ١٤٠٧هـ، دار الندوة الجديدة: بيروت.
- ٤٠- عدد صلاة التراويح، د. إبراهيم الصبيحي، ط١، ١٤٠٩هـ، مطابع شركات الصفحات الذهبية: الرياض
- ٤١- عون المعبود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، ط٢، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية: بيروت.

٤٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: محب الدين الخطيب، [الطبعة: بدون]، ١٣٧٩هـ، دار المعرفة: بيروت.

٤٣- فتح القدير، محمد عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، ط ٢، [التاريخ: بدون]، دار الفكر: بيروت.

٤٤- الفروع، محمد بن مفلح، تحقيق: حازم القاضي، ط ١، ١٤٢٨ هـ، دار الكتب العلمية: بيروت

٤٥- كشف القناع عن متن الإقناع، منصور بن يونس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي ومصطفى هلال، [الطبعة: بدون]، ١٤٠٢هـ، دار الفكر: بيروت.

٤٦- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علي بن حسام الدين المتقي الهندي، تحقيق: بكري حياني وصفوة السقا، ط ٥، ١٤٠١هـ، مؤسسة الرسالة.

٤٧- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، ط ١، [التاريخ: بدون]، دار صادر: بيروت.

٤٨- المبدع شرح المقنع إبراهيم بن محمد بن مفلح، [الطبعة: بدون]، ١٤٠٠هـ، عالم المکتب الإسلامي: بيروت.

٤٩- المبسوط، محمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق: خليل محي الدين الميس، ط ١، ١٤٢١هـ، دار الفكر: بيروت.

٥٠- المجموع، النووي، [الطبعة: بدون]، ١٩٩٧م، دار الفكر: بيروت.

٥١- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، عناية: عامر الجزار، أنور الباز، ط١، ١٤١٨هـ، العبيكان: الرياض.

٥٢- مختصر قيام الليل، محمد بن نصر المروزي، اختصره احمد بن علي المقرئ، ط١، ١٤٠٢هـ، المطبعة العربية: باكستان.

٥٣- المدونة، مالك بن أنس، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون]، دار صادر: بيروت.

٥٤- المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، تحقيق مصطفى عطا، ط١، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

٥٥- مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتهى، مصطفى الرحيباني، [الطبعة: بدون]، ١٩٦١م، المكتب الإسلامي: دمشق.

٥٦- المستوعب، محمد بن عبد الله السامري، تحقيق: مساعد الفالح، ط١، ١٤١٣هـ، مكتبة المعارف: الرياض.

٥٧- المصابيح في صلاة التراويح، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: خالد جمعة، عبد القادر أحمد، ط١، ١٤٠٧هـ، دار العروبة: الكويت.

٥٨- مصنف ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط١، ١٤٠٩هـ [دار النشر: بدون]، [مكان النشر: بدون].

٥٩- مصنف عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي: بيروت.

- ٦٠- المعجم الصغير، سليمان أحمد الطبراني، ط ١، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي: بيروت.
- ٦١- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون]، دار إحياء التراث: بيروت
- ٦٢- المغني، عبد الله بن أحمد بن قدامة، [الطبعة: بدون]، ١٤٠٥هـ، دار الفكر: بيروت.
- ٦٣- الممتع في شرح المقنع، زين الدين المنجي التتوخي، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، ط ١، ١٤١٨هـ، النهضة الحديثة: مكة المكرمة.
- ٦٤- المنتقى شرح موطأ مالك، سليمان بن خلف الباجي، طبعة مصورة من ط ١، ١٣٣٢هـ، دار الكتاب العربي: بيروت.
- ٦٥- الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط ١، ١٤١٢هـ، دار الصفوة: الكويت.
- ٦٦- الموطأ - رواية يحيى الليثي -، مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، [الطبعة: بدون]، [التاريخ: بدون]، دار إحياء التراث: مصر.
- ٦٧- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن عبد الرحمن المغربي، ط ٢، ١٣٩٨هـ، دار الفكر: بيروت.
- ٦٨- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، أحمد بن حمزة الرملي، [الطبعة: بدون]، ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية: بيروت.

